الدولــة والمشكــلات الإجتماعيـــة

حدود المسؤولية ووسائل التدخل(*)

د. المهدي الشيباني دغمان
قسم علم الإجتماع – كلية الآداب
جامعة الزيتونة

ملخص:

إن نقطة الانطلاقة في هذا البحث كانت السؤال الآتي: ظهور المشكلات الإجتماعية فـــي مجتمع ما هل يعني وجود خلل في وظائف المكونات المختلفة للدولة؟ وهــل الدولـــة باعتبارهـــا الأداة المركزية التي تنسق وظائف الأجزاء المختلفة للكل الإجتماعي هي مســؤولة عـــن هـــذا الظهور؟ إذا كانت كذلك؟ أين تكمن حدود هذه المسؤولية؟ وإذا كانت غير ذلك متى تتدخل الدولة

(*) قدم هذا البحث إلى الملتقى الدولي الثالث **حول السلم التنموي وإشكالية بناء الدولة في دول الجنوب يومي 10-11 نوفمبر 2015** الذي نظمه مخبر العلوم السياسية الجديدة جامعة محمد بوضياف – المسيلة، الجزائر.

لمواجهة المشكلات الإجتماعية وكيف؟ وما هي الأطراف الأخرى التي تتقاسم معها المسؤولية؟ للإجابة على هذا السؤال تم تحليل المشكلات الإجتماعية من حيث "طبيعتها وأنواعها وأسبابها وشروط وجودها" ومعايير تصنيفها، كما تم أيضاً تبني النظرية الوظيفية (نموذج المجتمع الفعال عند اتزيوني) لتحديد حدود مسؤولية الدولة. لقد خلصت الدراسة بمجموعة من النتائج أهمها: إن ظهور المشكلات الإجتماعية في مجتمع ما يعني وجود خلل في وظائف المكونات المختلفة للدولة؛ وإن الدولة هي المسؤولة عن ظهور المشكلات الإجتماعية بسبب إنكارها أو عدم احترامها للحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية لمواطنيها؛ مما يؤدي إلى تفكك المجتمع والفوضى وعدم الاستقرار وبالتالي يعد فشل الفرد في التمثل لمعايير وقيم مجتمعه ليس ناتجاً من الفرد ذاته وإنما ناتج عن فشل الدولة في إدارة ذلك المجتمع وتنظيمه من خلال عجز مؤسساتها المختلفة عن القيام بوظيفتها الطبيعية؛ لمواجهة هذه المشكلات الإجتماعية أمام الدولة استراتيجيتان أما الإنكار والسكوت النسبي أو التدخل المباشر من خلال حماية الحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية لمواطنيها، والوفاء بها واحترامها عن طريق العمل التشريعي – العمل المؤسساتي– العمل الإجتماعي. **الكلمات الدالة : الدولة – المشكلات الإجتماعية– المسؤولية– التدخل.**

المقدمة:

إن تحليل وفهم "ظاهرة المشكلات الإجتماعية" لازال يشغل حيزاً مهماً في العديد من التخصصات في العلوم الإنسانية والإجتماعية، خاصة في علم الإجتماع والعمل الإجتماعي، ولازال ظهور وانتشار وتجدد هذه المشكلات يمثل تحدياً من بين أكثر التحديات التي تواجه مجتمعات العالم اليوم، فلم تعد هناك دولة متمتعة بالحصانة ضد هذا التحدي فكل المجتمعات، يقول لنا R.Rezsohazy [1] تواجه مشكلات إجتماعية، إذا اعترفت بها، فإنها تصبح تحديات ورهانات على الجهات الفاعلة والفئات الإجتماعية التحرك للتصدي لها. ويعد انتشار البطالة[2] بين الدول – المتقدمة والنامية– مثالاً واضحاً على ذلك، بل إن الكثير من المشاكل الإجتماعية

مثل التمييز العنصري والإثني وعدم المساواة في الفرص بين الجنسين تحدث أيضاً على المستوى الدولي[3].

فالدول النامية والمتقدمة بالرغم ما شهدته من التقدم في إطار الإرتقاء بمستوى التنمية البشرية والمشاركة الديمقراطية، مازالت تعاني من "المشكلات الإجتماعية" وان اختلفت طبيعتها والظروف المنتجة لها من مكان إلى آخر[4] بل ساعد التقدم التكنولوجي السريع[5] في رفع مستوى وعي السكان ليس فقط بالمشاكل الإجتماعية المحلية بل بالمشاكل الإجتماعية العالمية[6].[7]

في سنة 2014 حذرت الأمم المتحدة في تقريرها عن "التنمية في العالم"[8] من أن هذا التقدم لم يمنع ظهور المخاطر القديمة، بل إن هناك مخاطر جديدة بدأت في الظهور، كفقدان الوظيفة والجريمة والمرض وتفجر القلاقل الإجتماعية ووقوع الأضرار البيئية، وأكدت على إن تجاهل هذه المشاكل والمخاطر من الممكن أن يتحول إلى أزمات تلتهم ما تحقق بشق الأنفس من مكاسب و تهدد الاصلاحات الإجتماعية والإقتصادية التي جلبت هذه الأرباح.

أمام هذا التحدي تقف العلوم الإجتماعية عاجزة عن فهم الظاهرة المعقدة ووضع الحلول لها والتنبؤ بمستقبلها خاصة في ظل تسارع دخول الناس إلى مجتمع "الانسوتكنو"[9] الذي زاد من خطورة المشاكل القائمة وأدى إلى ظهور مشاكل إجتماعية جديدة (ناشئة). [10].

يقول (دون اي ايبراي) في بحثه "ما بعد توسيع سلطات الحكومة" إن أمريكا تعيش وسط قلق عظيم من التفكير بالمشاكل الإجتماعية وكيفية معالجتها، وقد تخلى الكثيرون عن المناهج التقليدية في حل المشاكل الإنسانية لأن المشاكل الإجتماعية الأمريكية لها جدور ثقافية ومسلكية مما يعني أن ايجاد حلول لها يتطلب شيئاً أكثر من تطوير مجموعة جديدة من المبادرات التشريعية لان من يوصون بالحلول البيروقراطية من مختلف الأنواع لا يتمتعون بأية مصداقية، والعلوم الإجتماعية فقدت قوة دفعها. [11]

أدوات التحليل:

هناك مقاربتان مختلفتان لفهم وتحليل المشكلات الإجتماعية الأوّلى "المقاربة الفردانية الجزئية" التي تعتبر المشكلات الإجتماعية عبارة عن مجموعة واسعة من "ردود الفعل" التي تأتي من الأفراد وتستهدف بعض الظواهر والممارسات والسلوكيات والمواقف غير المرغوبة، وغالبا ما تكون ردود الفعل هذه (ثقافية) – رسمية وغير رسمية – كالتعبير بعدم الارتياح والانزعاج، والرفض والإدانة والشجب والإستنكار الصريح لبعض الإنحرافات التي ترتبط بالمحيط الثقافي القيمي أو المعياري الذي نتعلمه وننمدج فيه باليات التنشئة الإجتماعية المختلفة (العائلة، المدرسة، الأقران، الخ).

أما المقاربة الثانية فهي كلية شمولية فتتمثل في استراتيجيات تدخل الدولة لمواجهة المشكلات الإجتماعية والتي وضعت بعناية في اطار العلوم المتخصصة كعلم الجريمة والطب والنفس والعمل الإجتماعي (الخدمة الإجتماعية) وعلم الإجتماع ..الخ[12]

فالمقاربة الأوّلى تتعلق بواقع الناس ويمكن اعتبارها(مقاربة معيارية) تحدد ما هو مرغوب ومقبول وما هو غير مرغوب وغير مقبول في مجتمع.

أما المقاربة الثانية (مقاربة مؤسساتية) ويمثلها الفاعلون في المنظمات والمؤسسات كالحكومات والجامعات والمؤسسات المهنية الخ والتي تضفي على مفهوم المشكلة جانباً مؤسساتياً، إدارياً، مهنياً.. [13].[14] في هذا البحث سيتم التركيز على المقاربة الثانية المتعلقة (بالدولة) كمدخل لفهم وتفسير المشكلات الإجتماعية .

تعد نظرية الأنساق إطاراً مرجعياً مناسباً لتفسير وتحليل العلاقة بين الدولة والمشكلات الإجتماعية فالدولة يمكن اعتبارها حسب نظرية أميتاي إتزيوني Amitai Etzioni[15] النسق السياسي الذي يضم السلطات العامة (والقواعد التي تحكمها) والأحزاب ومجموعات المصالح التي تتدخل على المسرح السياسي وكذلك مجموعة عمليات التعبئة، والمشاركة، والتمثيل، التي

تبنى عبرها العلاقات بين الحكام والمحكومين. إضافة إلى (المؤسسات الحكومية)[16] التي تعمل من خلالها الدولة وتؤدي وظائفها.

حيث يمثل هذا النسق القوة العليا التي تحكم التنظيم الذاتي والضبط في المجتمع "السيبرنطيقا [17]"، ويكمن الفرض الأساسي في أن "النسق السياسي (مؤسسات الدولة) يمتلك القدرة على إصدار قرارات (مخرجات) تؤثر على المجتمع ككل".[18] فعلى سبيل المثال عندما تصبح المشكلة " إجتماعية كالفقر، والبطالة، والايذز." وتخرج عن نطاق الفرد فإن مواجهتها يتطلب اصدار قرارات (مخرجات) من النسق السياسي.

ويعمل النسق السياسي من خلال تفاعلات تبادلية مع الأنساق الإقتصادية والإجتماعية– الثقافية الأخرى من خلال المدخلات والمخرجات، ويقصد بالمدخلات كل ما يزود به النسق من الخارج فيفسده ويعدله أو يوثر به بطريقة ما – وهي تتعلق بشكل ملموس بفئتين رئيستين: المطالب والدعم، أما– المطالب– فهي تعبير عن طلب تدخل موجه للنسق السياسي كحل مشكلة (انتشار السلاح) أو بشكل أدق لأولئك الذين يحتفظون بمواقع السلطة وهذه المتطلبات القائمة على المصالح والطموحات والتوقعات والتفضيلات...الخ ولكن من الممكن تكون غير قابلة للتحقيق من قبل النسق السياسي أما لأنها كثيرة العدد ومتناقضة وإما لأن مضمونها لا يتفق مع ما يمكن للنسق السياسي أن يعطيه كرد عليها، وعليه فإنها تكون مصدرا لضغوط واضطرابات، قد تدفع الدولة إلى تبني "مخرجات عدم التدخل " وتلجأ إلى ضبط التوقعات بغية تجنب حدوث عبء زائد لا يمكن تحمله، من خلال القواعد الثقافية باعتبارها كوابح حقيقية للرغبات.[19]

بالإضافة إلى المطالب يشكل الدعم الفئة الثانية من المدخلات فالنسق السياسي لا يستطيع بالفعل أن يعمل من دون أن يستفيد من أعمال مؤيدة بصراحة أو من ترتيبات فكرية ملائمة (مواقف منتشرة) ويكون موضوع هذا الدعم أما الجماعة السياسية (كل ما يسير في اتجاه تماسكها وتقوية هويتها)، وإما القيم والمبادئ التي يرتكز عليها النظام المدروس (كالتعددية في النظم الديمقراطية الليبرالية) وإما الاهداف التي تحددها لنفسها السلطات السياسية القائمة وتشكل اللامبالاة والبلادة دعامة معدومة القيمة، ويعمل الدعم في الغالب على تشجيع الدولة على إهمال

معالجة مشكلات إجتماعية معينة كألعاب القمار) أما العداوة فتشكل دعامة سلبية. ولسير عمل النسق السياسي هناك عنصر ضروري يجب توفره وهو الشرعية.

أما المخرجات فهي الطريقة التي يرد بها النسق السياسي بالمقابل على بيئته(المشكلات الإجتماعية) ويعد هذا الرد بمثابة (انتاج) النسق انها بشكل ملموس القرارات السياسية والادارية والتصريحات والرسائل والمعلومات وتنبثق المخرجات عن النسق أو تنتج عن سلوك السلطات السياسية يكون له تأثير مباشر أو غير مباشر على البيئة. [20]. فكلما زادت قدرة النسق على التنظيم والمراقبة زاد توافق الآراء والإجماع الذي من شأنه أن يكون المجتمع الفعال المستقر والمتماسك.

الإشكالية :

تكمن إشكالية هذا البحث في التساؤلات الآتية: هل يعنى ظهور المشكلات الإجتماعية في مجتمع ما، وجود خلل في النسق السياسي وفي وظائف المكونات المختلفة للدولة؟ وهل الدولة باعتبارها الاداة المركزية التي تنسق وظائف الأجزاء المختلفة للكل الإجتماعي هي مسؤولة عن هذا الظهور؟ إذا كانت كذلك؟ أين تكمن حدود هذه المسؤولية؟ وإذا كانت غير ذلك متى تتدخل الدولة لمواجهة المشكلات الإجتماعية وكيف؟ وما هي الاطراف الأخرى التي تتقاسم معها المسؤولية؟

الأهداف:

1. تحليل المشكلات الإجتماعية من حيث "طبيعتها وأنواعها وأسبابها وشروط وجودها" .
2. التعرف على أنواع المعايير التي يعتمد عليها العلماء في تصنيف هذه المشكلات.
3. ضبط حدود مسؤولية الدولة اتجاه المشكلات الإجتماعية.
4. التعرف على طرق ووسائل واستراتيجيات الدول لمواجهة المشكلات الإجتماعية.
5. تحديد أشكال المجتمعات وفقاً لمخرجات النسق السياسي.

6. اقتراح أفكار قد تساهم في حل المشكلات الإجتماعية .

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من كونها محاولة لتوجيه التفكير نحو قضية مهمة غالباً ما تم السكوت عليها وهي علاقة الدولة بالمشكلات الإجتماعية خاصة في الدول النامية والأقل نمواً، حيث يعيش في هذه الدول نسبة عالية من السكان في ظروف مهينة واغتراب شامل وتناقض بين:

1. دولة "نظرية" لا يراها الفرد إلا ككلمة مكتوبة على جواز سفره أو على بطاقته الشخصية أو يسمع عنها في الخطاب الاعلامي الذي تتبناه شاشات التلفيزيون الوطنية بنحو (انجازات الدولة.. فعلت الدولة. قامت الدولة... ستمنح الدولة.. ستعطي الدولة..).
2. وبين واقع يعج بالمشكلات الموروثة والناشئة وفساد سياسي إقتصادي (هيكلي- اداري) وإجتماعي (أخلاقي- ثقافي). يكرس التفاوت الإجتماعي والتهميش .

وأخيراً يقبل الناس بالدولة كإطار وطني فقط، والسؤال الذي يطرحه الفرد في ظل هذا التناقض هو من المسؤول عن هذه المشكلات ومن المسؤول عن علاجها والوقاية منها؟ أنا، أم الدولة؟ – وهذا تقريباً نفس السؤال الذي تم طرحه في الإشكالية بإستثناء الإختلاف في الصياغة.- في الحقيقة عندما يتعلق الأمر بمسؤولية الدولة اتجاه بعض القضايا أو دورها في مكافحة ومواجهة وحل المشكلات الإجتماعية فإن الإجابة تكون غامضة وغير مقنعة لأن الواقع يشير إلى غياب الدولة دائماً في تلك الساحات مقابل بروز السلطة التي تقدم مبررات وتطرح صعوبات وربما اتهامات للمجتمع وللمواطنين، ففي بعض المجتمعات العربية على سبيل المثال لم يكتمل بناء الدولة وما هو موجود يمكن اعتباره علاقة إجتماعية أنشأها تفاعل جماعات المصالح، ويبقى الأمل في العيش في دولة، تمنح جميع مواطنيها الحقوق الإجتماعية – الإقتصادية وتعمل على تحقيقها ليعيشوا بمستوى حياة لائق يساور الجميع مرتقباً.

الأطر المفاهيمية للمشكلة الإجتماعية [21]:

عناصر السياق :

أولاً: تعريف المشكلة الإجتماعية من منظور شمولي "ماكرو":

الهدف هنا ليس عرض تاريخي لتعريفات المشكلة الإجتماعية، فقد قام بهذا العمل قبلي العديد من الباحثين بل هي محاولة لتحديد أهم العناصر التي تحدد "ماهية المشكلة الإجتماعية" لكي نستطيع بكل يسر أن نتعرف على أُصولها وكيف يمكن تحليلها ومعرفة أسبابها؟ خاصة وأن هناك عدد كبير من التعريفات المتباينة التي ظهرت خلال أزمنة مختلفة وأماكن متنوعة جعلت من الصعب تحديد مفهوم للمشكلة الإجتماعية بدون الرجوع إلى سياقها التاريخي والإجتماعي-الثقافي الذي نشأت فيه، فما يمكن اعتباره مشكلة إجتماعية في مجتمع ما، لم يكن كذلك بالنسبة لمجتمع أخر. رغم وجود عدد كبير من المنشورات في مختلف تخصصات العلوم الإنسانية (مقالات علمية، كتب، نصوص ...الخ) يبقى تحديد مفهوم (المشكلة الإجتماعية) غير دقيق ومازال يشكل غموضا لأنه متغيراً اعتماداً على الوقت والمكان والسياق الذي ينشأ فيه.

تاريخياً، كان مفهوم المشكلة الإجتماعية على سبيل المثال يشير إلى تصورين وفقاً إلى ر.لينوار R.Lenoir الأوّل: يتعلق بالمشاكل التي يواجهها العاملون و الاخصائيون والمربيون الإجتماعيون في ميدان عملهم اثناء تقديمهم "المساعدات الإجتماعية" و" خدمات الضمان الإجتماعي للفقراء، والحالات المستضعفة، والمهمشين وكبار السن والتي يسعوا لحلها بالسياسة والقوانين الإجتماعية .

أما التصور الثاني فهو مغاير للتصور الأوّل حيث يشير إلى "الاشتراكية Socialism" و"المسألة الإجتماعية [22]Question sociale " و"الإستقصاء الإجتماعي d'enquête sociale " الذي كان سائداً في القرن التاسع عشر.

وبعد هذا القرن المفهوم أصبح يشير وفقاً لما قدمه س رايت ميلز C.W. Mills[23] إلى "التجارب والأحداث الخاصة اليومية" épreuves personnelles التي تطبع شخصية الفرد وتؤثر

مباشرة في علاقاته مع الآخرين من جهة والى "الرهانات والتحديات الجماعية " التي تثير قضايا تتجاوز محيط الفرد ونطاق حياته الداخلية (المجتمع الأوسع) من جهة أخرى، وهنا نلاحظ محاولة ميلز الربط بين المستويين الفردي والمجتمعي حيث يرى انه لا يوجد تعارض بين هاذين المستويين بل يكملان بعضهما البعض ولا يمكن فهم أي منهما دون فهم الآخر، في سنة 1961 اعتبر كل من Merton et Nisbet المشاكل الإجتماعية إنحرافاً – قابلاً للتصحيح– بين ما هو كائن وما يظن الناس أنه ينبغي أن يكون (أو بين الظروف الحالية وبين المعايير والقيم الإجتماعية السائدة) فالمشاكل الإجتماعية وفق رأيهما هي إنحراف "السلوك الإجتماعي" عن القواعد والمعايير التي يحددها المجتمع للسلوك الصحيح. وجهة النظر هذه أكدها أيضاً الموظفون والمسؤولون والإجتماعيون والمهتمون بالأوبئة خلال سنوات 1980 أمثال Pineault و Daveluy و De Robertis و Pascal حيث اعتبروا المشاكل الإجتماعية "إنحراف" أو فجوة بين الحالة المثلى (معرفة بطريقة معيارية) والحالة الراهنة الواقعية من نفس المنظور أكد كوهين وآل. N. Cohen et al على أن المشاكل الإجتماعية تظهر – كمشاكل قيم – عندما يؤكد عدد كبير من الأشخاص على أنها مشكلة ما تتعارض مع أحد المعايير والقيم الإجتماعية التي يقدرونها ويحترمونها وترتبط بالتالي بنظام القيم السائد في المجتمع الذي يحدد ما هو صحيح وما هو خاطئ. لذلك لا يمكن فهم المشكلات الإجتماعية إلا من خلال فهم علاقتها بنظام القيم السائد الذي ينتمي إليه الأفراد والفئات الإجتماعية، وإذا قبلنا بمبدأ نسبية القيم في هذه الحالة فإننا سنصطدم بعدد كبير من التعريفات للمشكلة الإجتماعية وفقا للأفراد والجماعات التي تشترك فيها.[24]

والفكرة هنا هي **أن المشكلات الإجتماعية هي عبارة عن "اختلال بين السلوك المطبق لمجموعة من الأفراد وبين المعايير السائدة في ذلك المجتمع"**، وهذا ما اكده أيضاً كل من , Levoir, Pernou, , Kalhen Miller.

ثانيا : متى تصبح المشكلة "إجتماعية"؟

يميز P. Durocher المشكلات الإجتماعية عن المشكلات الأخرى من خلال العلاقة الوثيقة التي تحتفظ بها هذه المشكلات مع السياقات المؤسسية والمعيارية للمجتمع. وتصبح المشكلة "إجتماعية" في رأيه عندما تمثل قطع Un interruption في طبيعة الأشياء التي صممها المجتمع بشكل طبيعي وصالح للجميع .- كالصعوبات والمعوقات التي تعطل سير الأمور في المجتمع، ويشير عدد من الكتاب مثل Horton et Leslie (1971), Manis (1974), Laskin (1976) Lalonde ,(1965)،1987) Beaudoin) إلى أن المشكلة الإجتماعية يجب أن يكون لها شروط محددة منها على سبيل المثال :

- ❖ أن يؤثر الوضع (الجديد) في عدد كبير من الناس؛
- ❖ أن يُحكم على هذا الوضع بأنه لا يطاق ولا يحتمل؛
- ❖ أن يكون الناس مدركين وواعيين بضرورة التدخل والعمل الجماعي.

وأضاف A. Normandeau ثلاثة نقاط أخرى لتكون المشكلة "إجتماعية "هي:

- أن تنتمي إلى مجال العلاقات الإجتماعية؛
- أن تؤثر في "الروتين اليومي" بشكل مقبول أو مرغوب (المجتمع هو الذي يحدد هذه الصفات).
- أن تسبب اضطرابات بين النماذج الإجتماعية والعلاقات الإجتماعية التي يفضلها المجتمع.

ان متغير الوعي هو الأهم في هذه الشروط لأنه مهما كانت المواقف والظواهر الإجتماعية مثيرة وصادمة للأخرين ودراماتيكية فأنه لا يمكن اعتبارها مشكلة إلا في حالة اعتراف مجموعة معتبرة من الناس بها، وبانها تمثل مشكلة يجب حلها والتصدي لها، وهذا ما اطلق عليه M. Pelletier "الاعتراف الإجتماعي بالمشكلة" واعتبره ضروري لكي تصبح المشكلة " إجتماعية"، ووفق Rezsohazy فأن الظواهر تصبح مشاكل خطيرة بمجرد:

- أن يتم الاعتراف بها؛
- أن يتولى فاعل مسؤوليته عنها؛
- أن يبدأ العمل اتجاهها؛
- ان يَحشد هذا العمل الأطراف الفاعلة ذات الصلة لحلها.

فإيذاء الاطفال على سبيل المثال، موقف إجتماعي – إذا ظهر في المجتمع – يجب على الناس فعل شيء حياله لأنه (مشكلة) لو تركت قد تؤدي إلى نتائج سلبية على الأسرة والمجتمع والدولة.

إذا نتحدث عن مشكلة إجتماعية عندما يكون هناك (توافق جماعي) بان هناك وضع أو موقفاً يتدهور ويستمر في التدهور، أن المشكلة الإجتماعية تختلف كثيرا عن المشكلة الشخصية، فهناك بعض الاوضاع الإجتماعية تسبب بعض المشاكل الشخصية، ولا ترتقي لمستوى المشكلة الإجتماعية، لأنه لا يدركها الناس جميعا وليس لها أدلة تجريبية تؤكد أن الأوضاع والظروف الإجتماعية هي سبب المشكلة ولا تحدث على المستوى المحلي أو المجتمعي ولا حتى على المستوى العالمي.

ثالثا: كيف تنشأ المشكلات الإجتماعية.

يربط R. Rezsohazy، ظهور ونشأة المشكلات الإجتماعية دائما **بالتغيير الإجتماعي** – على اعتبار أن التغير الإجتماعي يعني الانتقال من نظام إجتماعي الي اخر، ويقدم ثلاثة مفاهيم محورية لفهم هذه العملية، وهي الانفصال أو القطيعة La repture و التحدي Le défi وعدم الكفاية L'inadéquation، ويرى أن التغير الإجتماعي يؤدي إلى نشأة وتشكل "حالة جديدة" يكون بين هذه الحالة الجديدة وبين الحالة المتوقعة (قطيعة) لأنها لم تكن بمستوى طموحاتهم، ولم تلبي حاجات الأفراد (عدم الكفاية)، هذا الموقف يولد (تحدي) وبالتالي تظهر كمشكلات إجتماعية تمثل تهديداً خطيراً على الآخرين، وعلى أمن و رفاهية و مصالح الفاعلين المعنيين. أن هذه المشكلات تختلف وفق الاوقات والاماكن والجماعات، وقد قسمها Rezsohazy إلى مشكلات

دائمة ومستمرة ومشكلات وكيل نسبية مؤقتة، فما يمكن اعتباره مشكلة اليوم قد لا يكون كذلك غدا، وهذا ما أكده، R. Landreville 1983حين أشار إلى أنه على مدى سنوات وجد أن العديد من الأحداث والمواقف والظواهر التي كانت تعتبر مشاكل إجتماعية غير مرغوب فيها كتحديد النسل وعمالة الأطفال والطلاق الإجهاض أصبحت الآن من الظواهر المرغوبة،[25] ولعلاج هذا الوضع تلجأ اغلب الدول إلى تبني "سياسات إجتماعية" معتمدة تتبلور في شكل عمل جماعي رسمي يختلف من مجتمع إلى آخر وفق شكل المجتمع، والموارد والامكانيات المتاحة والموارد الكامنة التي يمكن تطويرها ونوع العمل المراد القيام به والمجموعات العاملة، ويقدم M. Pelletier وجهة نظره مخالفة لذلك معتبرا أن المشكلات الإجتماعية تنشأ بسبب "التناقضات الداخلية" Contradiction internes وتتعلق مباشرة بمسألة "السلطة"، وبناء على ذلك فان الجدل حول المشكلات الإجتماعية ما هو إلا نتاج تشكيلة معقدة من علاقات القوة بين الاطراف الفاعلة داخل المجتمع، بين اولئك الذين يعانون من مشاكل (الرعاية الإجتماعية) واولئك الدين يمسكون بزمام السلطة (المسيطرون على جهاز الدولة) لتنفيذ "سياسات الرعاية الإجتماعية" لصالح الفئة الأوّلى، ونحن نميل إلى هذه التفسير باعتبار أن الدولة هي المسؤولة عن نشأة المشكلات الإجتماعية باعتبارها الاداة الوحيدة القادرة على تقديم خدمات الرعاية الإجتماعية التي تكفل للأفراد التمتع بممارسة حقوقهم الإجتماعية والإقتصادية والثقافية دون تمييز وبشكل يقضي على الحرمان والفقر والجريمة والتهميش الإجتماعي، وبالتالي نعارض رأي R. Blum الذي يعتبر أن مسؤولية المشكلات الإجتماعية تقع على عاتق "الأفراد الأقل شانا من الناحية الاخلاقية" لأنه يعتبر المشكلات الإجتماعية ظواهر عادية وغير شاذة بل بالعكس وحسب رايه فإنها تظهر كأحداث منطقية ومفهومة ولا يمكن تجنيبها للبنيات الإجتماعية لأنها قيم وسلوكيات معاشه .

شروط وجود المشكلة الإجتماعية وهي على النحو التي.

- اثبات بان الظاهرة تمثل مشكلة، مثال (المخدرات، الجريمة...).
- اصدار حكم بشأنها (الادراك العام) مثال، (لا أحد ينكر بأن المخدرات والجريمة ظاهرة غير طبيعية).

- تحديد نوعية الاطراف التي تمثل المشكلة. أشخاص، جماعات، مؤسسات.
- الإحساس بإمكانية تبديل وتغيير الظاهرة مثال (تحديد تأثيراتها وعواقبها).

دوافع المشكلات الإجتماعية :

ما هي الأسباب والدوافع الرئيسية للمشاكل الإجتماعية؟ سؤال طرحه من قبل علماء الإجتماع وللأسف لم يتمكن هؤلاء العلماء من الإجابة عليه بوضوح وبصيغة موحدة ومحددة، وكل المحاولات في هذا الصدد باءت (تقريباً) بالفشل، والسبب هو عدم وجود دافع أو سبب واحد للمشاكل الإجتماعية من جهة واختلاف أسباب المشكلات الإجتماعية من مجتمع إلى آخر من ناحية اخرى .

فالسبب الذي يكون مسؤولاً في إحداث مشكلة إجتماعية ما في مجتمع ما، قد لا يكون مسؤولاً في مجتمع آخر، كذلك السبب الذي يكون مسؤولا تحت ظروف معينة قد لا يكون مسؤولا تحت ظروف أخرى...الخ.

في بحثه "إعادة التفكير في المشاكل الإجتماعية"[26] قدم Marcelo Otero تحليلا سببيا ركز فيه على "الابعاد الإجتماعية التي تمثل مشكلة" بدل التركيز على السكان "كمشكلة" (السكان الخطيرين والمعرضين للخطر) فهو يبحث عن أسباب ظهور المشكلات الإجتماعية التي غالبا ما تنتمي إلى مجموعات وطبقات إجتماعية وشبكات خاصة (أغلبية/اقلية) (متوافقة/غير متوافقة)، ويحدد (مارسيليو) أربعة أبعاد إجرائية لهذه المشكلات هي الحرمان- الاختلافات- الاعاقة- والسلوك (المُشْكلي) ويرى بأن هذه الابعاد تصبح دائمة موضوع للتدخل المشروع أو للإهمال اللاإنساني.

1- **الحرمان الذي يمثل مشكلة :** يشير هذا النوع إلى الظروف الإجتماعية والإقتصادية (الهيكلية) أو الاجرائية التي تؤثر موضوعيا على الظروف المعيشية العامة للأفراد أو الجماعات مثل: الأشكال القديمة والجديدة للفقر، عدم الاستقرار في العمل، البطالة طويلة الاجل، عدم الاستقرار السكني، حالات التشرد، صعوبة الوصول والحصول على

الخدمات، العزلة الإجتماعية، عدم الاعتراف الإجتماعي، الأشكال المعقدة من الضعف الإجتماعي.

غياب الدولة وعدم تبنيها لسياسات إجتماعية واضحة كنظام الحماية الإجتماعية حسب رأينا يعد السبب الجوهري في هذا الحرمان.

2- **الاختلافات التي تمثل مشكلة:** ويشير البعد إلى الاختلاف بين الناس على أساس (الاصل) الذي يعبر عنه بالغريب أو اجنبي/ اجنبية والتي تثير الدهشة والاستغراب من قبل الاخرين فينتج عنها الرفض والتمييز (العنصرية) والوصم أو الازدراء، أو على أساس الاختلاف في أنماط الحياة أو المظهر الخارجي (الملابس) والمظهر الجمالي أو الصفات الفيزيائية أو الشيء المدهش والغير عادي Etonnant ou hors du commun.

ان غياب الدولة حسب رأينا هو السبب في ذلك، فعندما تحترم الدولة حقوق مواطنيها وتعمل على حمايتها والوفاء بها فإن مظاهر هذه الاختلافات ونتائجها ستختفي.

3- **الاعاقات التي تمثل مشكلة:** يتعلق الأمر هنا بالسمات الجسدية أو العقلية التي تشكل ضغوطا موضوعية أو ذاتية على الأداء العادي في الحياة اليومية التي تحدث في المجتمع معين وفي وقت معين مثل المشاكل الصحية (البدنية والعقلية) والاعاقات الذهنية والجسدية. **لذلك نرى أن عجز الدولة عن توفير خدمات صحية وتعليمية لائقة ودائمة يسارع في تحول المشكلات الشخصية إلى مشكلات إجتماعية.**

4- **السلوكيات التي تمثل مشكلة :** يشير البعد الرابع إلى مرحلة (البدء في التنفيذ Passage à l'acte) وتشمل كل السلوكيات التي تتصف بأنها ضارة، مرفوضة، مزعجة (مثيرة للقلق) خطيرة، تهديدية، وقد تأخذ أحد هذه السلوكيات شكلاً من اشكال: العنف، الادمان، الممارسات الجنسية الشاده، التشرد، التعرض للمخاطر الصحية، عدم الانضباط في المجتمع، التخلي عن الذات أو الاخرين، التدمير الذاتي والميول للانتحار، السلوك المعادي للمجتمع.

إن الدولة في رأينا إذا استمرت في الاستثمار في الرأسمال البشري فإنها ستقضي على كل المظاهر الغير مرغوبة في السلوك الإنساني.

مما سبق نستطيع أن نقول أن هناك العديد من الأسباب والدوافع التي تقف وراء ظهور المشكلات الإجتماعية تختلف من مجتمع إلى آخر، ومن ثقافة إلى أخرى، إلا أنه يمكن أن نؤكد بأن غياب دور واضح للدولة هو السبب في أغلب هذه المشكلات، وعليه نقدم تصنيفاً اخراً يعتمد على ثلاثة معايير هي: المعيار البيولوجي (الفرد)، المعيار الثقافي (المجتمع) المعيار الإقتصادي- المؤسسي- البيئي (الدولة).

الجدول رقم (3) يوضح أسباب المشكلات الإجتماعية

اصول المشكلات الإجتماعية		
أسبابا بيولوجية (الفرد)	أسباب ثقافية (المجتمع)	أسباب إقتصادية ومؤسساتية ايكولوجيا (الدولة)
الفروق الفردية	التناقضات الثقافية.	سوء السياسة، أو الإدارة السكن
الاعاقة الجسدية	القيم المتضاربة	تدني مستوى المعيشة
الأمراض الجسدية	المعايير	غياب القانون وانعدام الامن
القصور العقلي	العادات والتقاليد	التشريع
التخلف العقلي	الأمية	المؤسسات الإجتماعية غير فعالة
الامراض النفسية	الجهل	الفساد الاداري
		التوزيع غير المتكافئ للثروة والدخل

تصنيف المشكلات الإجتماعية:

هناك العديد من التصنيفات للمشكلات الإجتماعية التي ذكرها العلماء المتخصصون في العلوم الإجتماعية تختلف باختلاف وجهات نظرهم، نذكر منها تصنيف André Beaudoin[27] وهو استاذ في مدرسة الخدمة الإجتماعية في جامعة لافال كندا ومدير مخبر البحث حيث قام بتحديد مجموعة من المشكلات الاساسية fondamentaux حسب ما ورد في تقرير لجنة Rochon وهي:

1. **مشكلات العنف ضد الاشـــخاص:** Les problèmes de violence contre les personnes وتشمل الاهمال والتقصير؛ الإيذاء البدني والمعاملة السيئة للأطفال؛ الاعتـــداء الجنســـي على النساء؛ العنف الزوجي؛ والعنف ضد العجزة وكبار السن.
2. **الإنحراف وسوء التكيف الإجتماعي:** La déviance et la mésadaptation sociale يقصد بالإنحراف، السلوك الإجتماعي الغير مقبول من الجميع، والذي يســتلزم تــدخل الدولة خاصا إذا مس أمن الغير والمجتمع أما ســوء التكيــف فهــو الاضــطرابات أو الاختلالات الخطيرة التي تحدث في السلوك أو في بعض ردات الفعل والتي تعرض امن وسلامة وتطور الشخص إلى الخطر. وتشمل هذه الفئة اضطرابات السلوك التـــي تفلـــت من مراقبة الوالدين؛ التشرد؛ محاولات الانتحار و الانتحار في سن المراهقة.
3. **المشـــاكل المرتبطـــة بالانـــدماج والتوافـــق الإجتمـــاعي :** Les problèmes reliés à l'intégration sociale

يقصد بالتوافق الإجتماعي المشاركة الذاتية للأفراد والجماعات في الحيـــاة الإجتماعيـــة داخل المجتمع من خلال اندماج نماذج السلوك والمعايير والقيم وبالتالي يحدث التوافـــق أوّلاً في المحيط القريب بالشخص ثم مع العالم الإجتماعي الأوسع من خلال الرابط الذي ينشئه الفرد.

مما سبق يمكن أن نُضيف نقطة مهمة وهي أن المشكلات الإجتماعية تحدث عندما تعجز مؤسسات الدولة عن تقديم الدعم الكافي للأفراد مما يؤدي إلى تراكم الصعوبات المرتبطـــة بقلـــة هذا الدعم الأمر الذي ينتج عنه مجموعة من المشكلات الإجتماعية.

لاشك أن هناك عدة تصنيفات اخرى للمشكلات الإجتماعية اعتمدت على معايير مختلفـــة نـــذكر منها على سبيل المثال التصنيف الآتي:

- المشاكل الشخصية التي يعاني منها الأفراد أنفسهم ويحسوا بها.
- المشاكل الإجتماعية المعترف بها من قبل المؤسسات أو سلطات الدولة.
- المشاكل التي يكتشفها الاخصائيون الإجتماعيون من خلال الاتصال اليومي بالعملاء.

التصنيف الجديد للمشكلات الإجتماعية.

أننا نرى أنه من المستحسن أن نصنف المشكلات الإجتماعية تصنيفا مغايرا يأخذ في الاعتبار نطاق– التطور الزمني – في الحسبان، وبالتالي فان المشكلات الإجتماعية وفق هاذين المعيارين تصنف إلى ثلاثة مجموعات على النحو الآتي:

اولا: المشكلات الموروثة.

وهي المشكلات التي يتوارثها المجتمع من المجتمع الذي سبقه وهي مشكلات "مزمنة " يتعايش معها أفراد المجتمع دائما وقد سميت موروثة (لأنها تستند على قيم وعادات وأعراف موروثة) تحتاج هذه المشكلات في الغالب إلى جهد ووقت وبرامج مدروسة واستراتيجيات فعالة لمواجهتها كالطلاق، والتفكك الاسري، والدعارة، والتعصب الديني، والعزلة الإجتماعية، والعنصرية والتمييز، والزواج المبكر، والتشرد، والعنوسة، والنفاق الإجتماعي. وهناك مشكلات موروثة أخرى ناتجة عن موقع الدولة في النظام الإقتصادي العالمي كالاستعمار السياسي أو الإقتصادي أو حتى الثقافي، مثال مشكلات الموروث الثقافي عن المستعمر الايطالي في ليبيا.

ثانيا: المشكلات المتطورة.

وهي مشكلات إجتماعية موروثة ولكن تطورت بفعل تغير دور ووظيفة الدولة، واصبحت تشكل "مخاطر الإجتماعية" تهدد كيان المجتمع ككل مثل الفقر البطالة الهجرة المخدرات الجريمة وغيرها كذلك تحتاج مواجهة هذه المشكلات إلى سياسة إجتماعية خاصة.

ثالثا: المشكلات الناشئة.

وهي مشكلات جديدة (حديثة الظهور) اي لم يعرفها المجتمع من قبل بدأت تظهر خلال السنوات الماضية بسبب مجموعة من العوامل اهمها التنمية والتحديث و تغير نمط الحياة والاستخدام الواسع لأدوات التكنولوجيا، بعض هذه المشكلات أصبح يمثل قضية عالمية تحتاج إلى توحيد جهود كافة الدول لمواجهتها كالتمييز ضد المسلمين وإجراءات الفحص الشخصي في المطارات والمخدرات الرقمية ...الخ. انظر الجدول رقم (2).

الجدول رقم (2) تصنيف المشكلات الإجتماعية بحسب التطور الزمني

المشكلات الإجتماعية الموروثة	المشكلات الإجتماعية المتطورة	المشكلات الإجتماعية الناشئة[28]
الطلاق	الفقر	المخدرات الرقمية
التفكك الاسري	البطالة	الجنس عبر الرسائل[29]
الدعارة	الهجرة	القوة المفرطة من قبل المكلفين بإنفاذ القانون
التعصب الديني	المخدرات	الجريمة في الحرم الجامعي
العزلة الإجتماعية	العنف	عسكرة الشرطة
العنصرية والتمييز	الجريمة	التمييز ضد المسلمين (خطاب الكراهية)
الزواج المبكر	الانتحار	إجراءات الفحص الشخصي في المطارات
التشرد	الايدز	فقدان الشهية العصبي
العنوسة	التمييز	الرسائل النصية أثناء القيادة
النفاق الإجتماعي	الارهاب	البلطجة
التمركز حول الذات الثقافية		ثقافة الاستهلاك
		العزوف عن العمل
		التواكل في مقابل الانجاز

نستطيع على ضوء ما سبق أن نعرف المشكلة الإجتماعية بأنها عدم قدرة الفرد الحصول على حقوقه الإقتصادية والإجتماعية والثقافية بسبب " ذاتي أو مجتمعي أو مؤسساتي". فإنكار الدولة للحقوق الإجتماعية بشكل مباشر – في الدساتير والمواثيق– أو بشكل غير مباشر بإهمالها وعدم الوفاء بها، يقود إلى انتظامات سلوكية أو فكرية معوقه لحركة سير المجتمع نحو أتباع ضرورات بقائه واستمراريته.

ويشير مفهوم الحقوق الإجتماعية التي نص عليها العهد الدولي للحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية من خلال المادة (9– 10– 11– 12–13–15) على التوالي إلى الحقوق الاتية:–[30]

- حق كل شخص في الضمان الإجتماعي.
- حق كل أسرة في التمتع بحماية المجتمع والدولة باعتبارها الوحدة الجماعية الطبيعية والأساسية في المجتمع.
- حق كل شخص في مستوى معيشي كاف له ولأسرته، يوفر ما يفي بحاجته من الغذاء والكساء والمأوى، وبحقه في تحسين متواصل لظروفه المعيشية.
- حق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى من الصحة الجسمية والعقلية
- حق كل فرد في التربية والتعليم.
- حق كل فرد في أن يشارك في الحياة الثقافية، وان يتمتع بفوائد التقدم العلمي وبتطبيقاته وأن يفيد من حماية المصالح المعنوية والمادية الناجمة عن أي أثر علمي أو فني أو أدبي من صنعه.

إضافة إلى هذه الحقوق الإجتماعية هناك الحقوق الإقتصادية والمتعلقة بحقوق العمال ومنها الحق في العمل و الحق في التحرر من العمل القسري والحق في قبول العمل واختياره وفي العمل في ظروف لائقة والحماية في حالة الفصل والتسريح.

هذه الحقوق هي من حقوق الإنسان كما أنها – شأنها في ذلك شأن حقوق الإنسان الأخرى – تحتوي على حريات مزدوجة: التحرر من الدولة والتحرر عن طريق الدولة وعلى سبيل المثال فإن الحق في سكن لائق يشمل في التحرر من الإخلاء الذي ينفذه موظفو الدولة (التحرر من الدولة) فضلا عن الحق في تلقي المساعدة في الحصول على سكن لائق في ظل أوضاع معينة (التحرر عن طريق الدولة)[31] ويمكن تحديد التزامات الدولة بشان الحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية في ثلاثة نقاط هي:

1. احترام الحق: ويقصد به الامتناع عن التدخل في التمتع بالحق.
2. حماية الحق: منع الاخرين من التدخل في التمتع بالحق.
3. الوفاء بالحق: اعتماد تدابير في سبيل الأعمال الكامل للحق.

يمكن أن يؤدي الاخفاق في حماية هذه الحقوق أو انكارها إلى أثـار خطيـرة صـحية ونفسية وإجتماعية عكس إذا كفلت الدولة – من خلال الخدمات التي تقـدمها – احتـرام الحـق وامتنعت عن التدخل في التمتع به (دون تمييز على أساس النوع والعرق...الخ) من خلال اعتماد تشريعات أو تعزيز هذه الحقوق في السياسات العامة الذي من شأنه معالجة كثير من المشـكلات الإجتماعية ويكون حاجزاً منيعاً لعدم نشوئها وتطورها فالمشكلات الإجتماعية غالبا مـا تكـون نتيجة الشعور بالظلم الإجتماعي بسبب عدم نيل المواطنين لحقوقهم (انكار الحق).

فالدولة التي لا تحترم شعبها ولا تحافظ على حقوقه فإنها تكون اشبه بحاضنة للتخلـف والمرض والبطالة مقابل الدولة الصالحة التي تقوم بأداء الحقوق وتراقب الواجبـات، وتفـرض القوانين التي تردع المخالفين، فالأفراد الذين تختص الدولة بشؤونهم هم أولئك الذين يخضـعون لها قانونيا وكما كتب هانز كلسن (فان مسألة معرفة ما إذا كان فرد ما يتبع لدولة معينة، ليسـت مسألة نفسية، أو مسألة مشاعر وانما هي مسألة قانونية. ومن غير الممكن ايجـاد مبـدأ وحـدة البشر الذين يشكلون شعب دولة ما، في مكان آخر غير واقع أن نظاما قانونيا وأحداً هـو نفسـه الذي يطبق على كل هؤلاء البشر، وينظم سلوكهم، أن شعب الدولة هو ميدان سـريان المفعـول الشخصي للنظام القانوني للدولة).[32]

في الدول الصناعية اكتسب الفرد حقوقه السياسية (الحق في التصويت الحق في الكـلام (التعبير) الحق في تكوين الجمعيات) منذ القرن التاسع عشر إلا أن اكتساب هذه الحقوق وجعلهـا أمراً واقعيا تطلب تدخل الدولة وقيامها بوظيفة الشرطي وكانت كل تدخلات الدولـة فـي ذلـك الوقت موجهة نحو ضمان السلامة الشخصية وحماية الملكية والعدل والدفاع الوطني.

إن الخدمات المقدمة من الدولة "الشرطي" L'Etat gendarmeكانـت تقـدم مـن خـلال مؤسسات عامة كوزارات العدل والأمن العام والدفاع الوطني التي تحتكر معظم إرادات الدولة.

إن تدخل الدولة "الشرطي" كان موجها بشكل أساسياً للحد من المخـاطر الناجمـة عـن الاعتداءات على الممتلكات والأشخاص ومؤسسات المجتمع، أما الأخطار الناجمة عن المـرض أو فقدان العمل أو الوظيفة كانت تتكفل بها وتتحملها آليات السوق والقطـاع الخـاص والأسـرة

والجماعات والطوائف الدينية؛ فالأشخاص على سبيل المثال الذين لا يملكون قدرة الحصول على الخدمات الصحية من سوق القطاع الخاص يجب عليهم الاعتماد على التضامن الاسري العائلي أو التعاطف مع الطوائف الدينية .

ان مفهوم تقاسم المخاطر بين الدولة والأفراد ساد حتى أزمة عام 1929 فعندما وجد العمال انفسهم (ربع القوى العاملة) عاطلين عن العمل فإن التفاؤل بشأن قدرة الأفراد على التغلب على المخاطر الكبيرة الناجمة عن فقدان العمل والامراض فقد اهتزت بشدة.

وعليه بدأت الدولة تحل محل الجماعات الدينية والعائلية من خلال السياسات الإجتماعية لضمان مساعدة الفقراء والمحتاجين الذين لم يتمكنوا من مواجهة مخاطر المرض والشيخوخة والحالات النفسية الصعبة وفقدان العمل بل خضعت لأمر الواقع ولجأت إلى ادوات التدخل المالي على شكل (مدفوعات تحويلية[33]) يتم تحويلها للأفراد أو إلى المؤسسات الصحية الخاصة غالبا ما تندرج ضمن القرارات التقديرية للسياسيين والبيروقراطيين .

ان صعود الحقوق الإجتماعية وتبلورها التدريجي– أوّلاً في القوانين واللوائح ثم في مواثيق الحقوق الشخصية– [34] ادى إلى تحولات عميقة في تدخلات الدولة، حيث انتقلت فلسفة التدخل الحكومي التي كانت تعطي الأوّلوية إلى الحقوق السياسية إلى فلسفة تمنح الاسبقية للحقوق الإجتماعية هذا التطور تميز بظهور عدد هائل من الحقوق مثل حق العمل والصحة والترفيه والتسلية ....الخ.

هذا التطور في فلسفة الحقوق الفردية غير بشكل عميق تدخل الدولة وبشكل خاص في مجال السياسات الإجتماعية فلم تعد "المدفوعات التحويلية" للدولة محجوزة حصريا لأولئك الذين لا يستطيعون التغلب على المخاطر الناجمة عن المرض، وفقدان الوظيفة بل اصبحت تمنح أيضاً للأفراد من "الطبقة الوسطى والعليا" من اجل حمايتهم من التكاليف الناجمة عن مجموعة واسعة جدا من المخاطر التي من شانها خلق شعورا بانعدام الامن الإقتصادي وبالتالي فمنح هذه المدفوعات التحويلية لم يعد يقف على القرارات التقديرية (الاختيارية) بل أصبح توزيعها يعتمد

على أساس المعايير القانونية، واصبح لكل فرد الحق في الاستمتاع بمجموعة واسعة من الخدمات العامة مجانيا في مجال الصحة والتعليم والخدمات الإجتماعية الاخرى.

لهذا اصبحت الدولة من خلال هذه التدخلات "دولة حماية" l'Etat protecteur حيث اعتمدت اللوائح الحكومية للتحويلات الإجتماعية التي اصبحت فيما بعد أكبر مصدر لزيادة الانفاق العام .

حيث بلغت على سبيل المثال الأموال المخصصة للأغراض الإجتماعية عام 1953 في فرنسا نحو 863 مليار موزعة على النحو الاتي: الضمان الإجتماعي 422 مليار البطالة واصابات العمل 67 مليار الإعانات العائلية 384 مليار.[35]

لم تتوقف الدولة عن التدخل منذ نشأتها ولم تقف "الحرية الإقتصادية" يوما ما عائقا أمامها، فالحرية الإقتصادية كما يقول(ديديه) لم تكن قط سوى تجريد سهل لحاجات التفكير المنطقي ومفيد للدفاع عن المراكز الرأسمالية ولكن تطبيقها في الواقع كان محدودا. [36]

أن الدول الغربية بعدما تمكنت من ارساء القواعد الجوهرية لبنيتها التحتية بواسطة "تدخل الدولة" انكرت على الاخرين هذا التدخل، وإذا استخدمنا التاريخ مرشدا لنا سنكتشف ذلك بسهولة فحكومة نابليون انشئت بنفسها أو بواسطة غيرها الطرق والكباري والقنوات والموانئ وفرضت رقابتها على المناجم واخضعت الائتمان لسلطانها واستغلت البريد وغرف التجارة التي الغاها منطق الثورة واستولت على الرجال والموارد لجيوشها.[37] وقد كانت الدولة في القرن التاسع عشر تساعد في تنمية السكك الحديدة وتديرها وهي التي انشئت التلغراف والتليفونات والطرق والجسور وهي التي استغلت النظام الجمركي واعتبرته مصدرا أساسياً لإيراداتها...إلخ.

يخطئ من يضن أن المجتمع يستقر ويزدهر ويتماسك في غياب تدخل الدولة خاصة في الوقت الراهن الذي اصبحت فيه الدولة بفعل العولمة، الحارس والموظف والمخطط والمبرمج والمصلح والمطور والمنفذ...الخ فدور الدولة أصبح يتعاظم في المجالين الإقتصادي والإجتماعي على حد السواء فهناك من يدعى أن غياب الدولة في الجانب الإقتصادي شرط لازدهار السوق فنقول له أن وجود السوق اصلا مرهون بوجود الدولة وتدخلها فامتناع الدولة على سبيل المثال

عن توفير حرية لهذا السوق وتوفير شروط المنافسة الكاملة ومعالجة المشاكل الناجمة عن الاختلالات يعني لا وجود للسوق، بل أن وجود المجتمع المستقر والمتماسك مرهون بوجود الدولة، فالدور المتعاظم الذي بدأت تلعبه الدولة في المجال الإجتماعي أصبح واضحا من خلال تبني اغلب الدول – وبمختلف ايديولوجياتها السياسية – "ارضية الحماية الإجتماعية".

لقد اصبحت دولة الآن دولة "مقاولات" L'Etat entrepreneur تساهم في الانشطة العامة والخاصة على حد السواء، في كتابه الاخير (الدولة بين الابتكار أو الاندثار) الصادر عن المعهد الدولي للتنمية الادارية بسويسرا كتب محمد بن راشد آل مكتوم لقد تم تصنيف حكومة الامارات الحكومة الأكثر كفاءة عالميا، ولا اذيع سرا عندما اقول: أن السبب الرئيس هو اننا خلال سنوات طويلة لم نتعامل مع مؤسساتنا الحكومية على انها جهات حكومية بل انها مؤسسات خاصة تنافس القطاع الخاص وتعمل بعقليته نفسها وتتبنى افضل ممارساته وتقاس اعمالها وخدماتها بمعاييره نفسها.[38]

من المسؤول عن المشكلات الإجتماعية: حدود مسؤولية دولة:

المجتمع لا يوجد خارج نطاق الدولة بل أن الدولة هي المسؤولة عن بناء مجتمع تتناسق فيه وظائفه المختلفة وقد اوضح ذلك اميل دوركايم[39] حين اعتبر الدولة الاداة المركزية التي نسقت وظائفها الاجزاء المختلفة للكل الإجتماعي وبفضل هذا المكانة المركزية كانت الدولة اقدر من الأفراد على ادراك مغزى الكل، وعلى تحقيق الوحدة المرجوة للمصالح بهدف التوصل إلى صيانة توازن المجتمع والابقاء على هذا التوازن، بل ذهب الي ابعد من ذلك حين اعتبر الدولة أيضاً مصدر "للتنظيم الإجتماعي وذلك بفضل ضبطها لعمليات الأخذ والعطاء والاتصال المعنوي الذي يجرى بين الأفراد والمجموعات المتنوعة من خلال سن القوانين اللازمة لتحديد الوظائف لطبيعة الاجزاء المختلفة للكل الإجتماعي وعلاقاتها ببعضهم البعض، وتقوم الدولة بهذه الوظيفة بحسب رايه لان الدولة هي الاداة العقلانية القادرة على تحقيق (الهداية الاخلاقية) التي من شأنها أن تفضي في نهاية المطاف إلى الاستقرار الإجتماعي والعدالة وصيانة الحرية الفردية، فالدولة

هي الاداة الوحيدة القادرة على توفير الشروط اللازمة لصياغة أخلاقيات جديدة تسمح بتدخل مجموعات ثانوية في تنظيم الحياة الإقتصادية وفي معالجة التناقضات القائمة بين المعايير الإجتماعية للمساواة من ناحية والتفاوت والظلم الناجمين عن توارث الملكية والموهبة من ناحية اخرى، إضافة إلى ذلك فالدولة حسب دوركايم اداة الفكر الإجتماعي وهذا الفكر موجه صوب هدف وهو هدف عملي وليس فكريا فالدولة لا تفكر لأجل خاطر الفكر أو لبناء انظمة فقهية ولكن لكي توجه السلوك الجماعي وتطور أشكال محددة من التمثيل الصحيح لمجموعة المواطنين، تتميز أشكال التمثيل هذه عن أشكال التمثيل الجماعي الأخرى بدرجة اعلى من الصواب والتبصر. (40)

اذا فان غياب الدولة أو امتناعها عن اداء وظائفها الطبيعية يعني تفكك المجتمع والفوضى وعدم الاستقرار وبالتالي يمكن أن نزعم بأن فشل الفرد في التمثل لمعايير وقيم مجتمعه حسب رأينا ليس ناتجاً من الفرد ذاته وانما ناتج عن فشل الدولة في إدارة ذلك المجتمع وتنظيمه من خلال عجز مؤسساتها المختلفة عن القيام بوظائفها المناط بها، ابتداء من عملية التنشئة الإجتماعية وانتهاء بتوفير الخدمات والاتصالات الأمر الذي يعيق وصول الأفراد إلى اهدافهم المشتركة، فاذا لم تستطيع الدولة أن توفر للفرد – سبب وجودها– حقوقه وما يحتاجه من تعليم جيد وخدمات طبية وإجتماعية ورفاهية ذات جودة عالية وبنية تحتية وسكنية ومواصلات عامة وتسد جميع حاجاته ليحظى بمستوى حياة لائق...الخ وإذا لم تستطيع أن توفر له في مرضه واثناء اصابته أو فقدانه لوظيفته وتقعده، المساعدة لإعادة الاعتماد على نفسه فأن هذه الدولة– مهما كان شكلها وطبيعة نظامها السياسي– ما هي إلا اداة سلطوية مهمتها الأوّلى انتاج واعادة انتاج المشكلات الإجتماعية فغياب الخدمات الصحية العامة يعني انتشار الامراض وغياب التعليم والتربية يعني انتشار(الجريمة والإنحراف والجهل والبطالة والفقر) لقد كتبت تشارلز ديكنز في عام 1848 "نسمع احيانا الكلام عن دعوى التعويض عن الاضرار ضد الطبيب غير الكفء الذي شوه أحد الاعضاء بدل من شفائه ولكن ماذا يقال في مئات الآلاف من العقول التي شوهتها إلى الابد الحماقات الحقيرة التي ادعت تكوينها".(41)

ان المشكلات المشار اليها غالبا ما يكون سببها غياب مؤسسات تعليمية فاعلة أن فشل الدولة في اداء وظائفها وتوفير بيئة صالحة لمواطنيها قد يقودهم هذا الفشل إلى الثورة مثال (ثورات الربيع العربي) فالإنسان مهما كان مستواه الإقتصادي والمالي فانه لا يستطيع بمفرده أن يوفر لنفسه بيئة إجتماعية صالحة ومستقرة ومتوازنة إلا من خلال الدولة.

ولكن من منظور نقدي هناك من يُقر بأن مسؤولية ظهور وانتشار المشكلات الإجتماعية في اي مجتمع تقع على عاتق:

1. النظام الإقتصادي السائد في المجتمع
2. مؤسساته السياسية والإجتماعية
3. نمط الحياة.
4. القيم والمعايير السائدة .
5. الامكانيات وعدم المساواة الموجودة.

ولكن السؤال المطروح هنا هو : من المسؤول عن طبيعة النظام الإقتصادي والمؤسسات ونمط الحياة وعدم المساواة ..الخ؟ أن الإجابة عن هذا السؤال تضعنا امام مفارقتين الأولى هي:

كما قال جيمس كرون (James Crone)[42] إننا كبشر نحن الذين اوجدنا واقعنا الإجتماعي سواء كنا ندرك ذلك أم لا فقد اوجد البشر جميع أنواع الظواهر الإجتماعية مثل نظم الرق وأنواع مختلفة من التحيز والتمييز والديمقراطيات والديكتاتوريات والانظمة الرأسمالية والاشتراكية والاعراف والقيم والمعتقدات التي تعتبر مهمة عند ثقافة ما أو عند نقطة معينة في التاريخ وغير مهمة في ثقافة اخرى أو عند نقطة معينة من التاريخ لقد اوجد الإنسان كل هذه الأمور التي ربما تسيطر علينا وتضبطنا لفترات عديدة أو لمئات السنين. وعلى مر السنين ننسى أن هناك شخصاً ما في التاريخ قد استطاع أن يوجد (إجتماعيا) هذه الظواهر والأيديولوجيات والقوانين والعادات لا ضفاء الشرعية عليها وتبرير هذه الابتداعات الإجتماعية، ومع مرور

الوقت نأتي إلى المجتمع ونقبله على ما هو عليه ونعيش فيه بطريقة إجتماعية معينة تبتدع وتأسس لحياة الاجيال القادمة .[43]

المفارقة الثانية أن إدارة تغيير هذا الواقع لم يعد مرتبط بالفرد وبالجماعة وانما أصبح مرتبطاً بالمؤسسات اي بالدولة التي باتت ليست المسؤول فقط على التنشئة الاجيال بل وتوجيههم.

فالدولة وان اعتبرت صيغة موحدة لوصف الارض والشعب والسيادة ونمط الانتاج – في كل انحاء العالم– فإنها لم تكن يوما ما صيغة موحدة من حيت طبيعة نظام الحكم والوظائف والادوار التي تقوم بها لصالح الجسم الإجتماعي "المجتمع" فطبيعة نظام الحكم هي المسؤولة عن النظام الإقتصادي السائد ونمط الحياة والقيم والمعايير وهي مسؤولة أيضاً عن ظهور المشكلات الإجتماعية وتفاقمها وانتشارها فعلى سبيل المثال الدول التي تتصف انظمة الحكم فيها بالقوة والعنف كالديكتاتورية التسلطية (الدولة أنا) فإنها في (الغالب) تنتج مجتمع متأزم لا يوجد فيه إجماع حول المبادئ والقيم والغايات ولا يمكن للفرد الحصول فيه على كافة الحقوق الإقتصادية الإجتماعية والثقافية لان نظام الحكم لا يعكس ارادة المجتمع ولا يمكن أن يحقق العدالة الإجتماعية ويجسدها ولكن في المقابل فان الديمقراطية والاستقلال والتنمية أيضاً ليست كافية لضمان السلام في العلاقات الإجتماعية.

صحيح أن المشكلات الإجتماعية تظهر أوّلاً على المستوى الشخصي وليس على مستوى المجتمعي أو على مستوى الدولة ولكن تنتشر بعد ذلك من خلال العلاقات اليومية إلى مستوى (الادراك العام) لذلك فإننا نحن مسؤولون جميعا على مستوى ما على هذه المشكلات التي تحدث على المستوى الشخصي، ولكن في الغالب الكل انت وانا بل وحتى السياسي يتنصل من هذه المسؤولية لأنها خرجت من مستواها الشخصي واصبحت (إجتماعية) هنا تتغير قواعد اللعبة وتصبح المسؤولية ملزمة للدولة– الجهاز الوحيد الذي يملك القرار والامكانيات وشرعية استخدام القوة – فالدولة غير ملزمة بالمشكلات الشخصية بل بالمشكلات (الإجتماعية) التي تتوفر فيها الشروط انفة الذكر.

يقول دوركايم أن الفرد لا يمكن أن يوجد خارج اطار المجتمع، وانه لا يستطيع أن ينكر المجتمع، إلا إذا انكر نفسه[44]

أشكال المجتمعات وفقا لمخرجات النسق السياسي:

انطلاقاً من النظرية التي تم اعتمادها إطاراً مرجعياً لهذا البحث، يمكن تصنيف المجتمعات على النحو الاتي:

1- **المجتمع الفعال :** يتميز بارتفاع معدل الإجماع حول طبيعة وأنواع المشكلات الإجتماعية السائدة كما تتميز أيضاً مؤسساته بارتفاع معدل الضبط، اي مأسسة المشكلات الإجتماعية ففي المجتمعات الفعالة يتعامل النسق السياسي مع المشكلات الإجتماعية عن طريق المؤسسات التي تعتمد في اتخاذ قراراتها على اساليب اتصال وتغدية معرفية مرتجعة[45] تسمح لها بتقديم الدعم النقدي والاستشاري التوجيهي والعلاجي إلى الاشخاص المستحقين وتوفير اساليب وقاية فعالة للأخرين لضمان تماسك واستمرار المجتمع. وهنا نود أن نشير إلى أن فعالية هذا المجتمع مرتبطة ارتباطاً طردياً مع تدخل الدولة، كلما تدخلت الدولة كلما زادت فعالية المجتمع ورفاهيته.

والمفارقة هي أن اغلب المجتمعات الفعالة موجودة في الدول المتقدمة التي تنكر تدخل الدولة في الحياة الإقتصادية والإجتماعية وتطلب في المقابل من الدول وبصورة خاصة (النامية) إلى الالتزام بسياسات عدم التدخل التي يقدمها صندوق النقد والبنك الدوليين (حلقة مفرغة، الدول النامية لن تكون مؤسساتية).، أن هذه الدول (المتقدمة) اصبحت تعي جيدا أن مع الجهل والمرض والفقر لا يمكن للديمقراطيات أن تزدهر ولا يمكن للشعوب أن تتقدم وتتطور، وان هذا الجهل والفقر لا يمكن مواجهته إلا من خلال تدخل مباشر للدولة، فإسرائيل –على سبيل المثال– مازالت إلى هذه اللحظة تمنح في اعانات إلى العائلات الكبيرة الحجم حتى يصل ابنائها الي سن الثامنة عشر ومازالت مؤسسة (التأمين الوطني) تمنح هي أيضاً اعانات للعاطلين عن العمل الي حين توفر لهم مصلحة

التشغيل والاستخدام فرص عمل ملائمة بل مازالت الدولة توفر خدمات الرفاه لكل أفراد المجتمع لأنها تعي جيدا انها تفوق حدود وامكانيات الفرد. أن هذه المجتمعات تعي جيدا أن الثقة في المستقبل لا يمكن أن تبني بدون رؤية وبدون اهداف مجتمعية مشتركة من قبل العديد من الجهات الفاعلة والأفراد بعيدا عن اختلافاتهم الثقافية واوضاعهم الإجتماعية.

ان جدلية تدخل الدولة في الحياة الإقتصادية والإجتماعية افرز ما يعرف اليوم (بالإقتصاد الإجتماعي) أو الإقتصاد التضامني الذي يركز على محاربة الفقر والاقصاء الإجتماعي والتهميش.

2- **المجتمع الهائم :** يتميز بانخفاض معدل الضبط وارتفاع معدل الاجماع، في هذا المجتمع يمكن أن نشاهد إجماع الناس حول المشكلات الإجتماعية- طبيعتها وأنواعها وتأثيراتها والحاجة الي مواجهتها- ولكن من الصعب أن نشاهد مؤسسات النسق السياسي تهتم بهذه المشكلات تشخيصا وعلاجا ووقايته ولا يمكن أن نتحصل على احصاءات أو معدلات أو اي بينات تتعلق بهذه المشكلات، في تلك المجتمعات تتحمل الدولة مسؤولية انتشار وتفاقم هذه المشكلات بسبب عدم تدخلها الذي يرجع أما بسبب نقص الموارد والامكانيات أو بسبب الفساد والاستبداد السياسي . أن الأمر يتعلق بنوع خاص من التدخل يحدث في هذا الصنف من الدول وهو، أن تدخل الدولة مغاير تماما لما هو مطلوب فالذي يحدث هو أن الدولة تجعل كل شيء في المجتمع يسخر لخدمة السياسة وليس العكس.

3- **مجتمع تديره قوة عليا:** ويتميز بارتفاع معدل ضبط النسق السياسي وانخفاض معدل الاجماع. يتميز هذا المجتمع بعدم وضوح المشكلات الإجتماعية فيه بسبب عدم وجود إجماع على هذه المشكلات (نوعها وشكلها وطبيعتها واثارها مثال خِيتَان الإناث) وبالتالي فان مؤسسات الدولة التي تتميز بارتفاع معدل الضبط فيها قد تهمل التعامل مع هذه المشكلات (مرتكزة على الدعم المقدم من الأنساق الإجتماعية الثقافية على شكل مدخلات) بسب اختلاف آراء الناس حولها، فما يراه شخص ما في مجتمع ما بانه مشكلة

يراه شخص آخر في النفس المجتمع بانه ليس مشكلة. أن التعايش مع المشكلات الإجتماعية هو المنهج المتبع في هذه المجتمعات وفي الغالب يجد هذا المنهج مبرراته في ثقافة المجتمع .

4- **مجتمع سلبي:** يتميز بانخفاض معدل ضبط النسق السياسي والإجماع معا، توجد هذه المجتمعات وتنتشر في الدول النامية خاصة الافريقية التي تنتشر فيها الحروب والمجاعات والكوارث حيث لا وجود لمؤسسات الدولة (مخرجات) ولا وجود للمجتمع (مدخلات).

ويمكن أن نضيف مجتمع آخر وهو **المجتمع النفعي**، الذي يتميز بتذبذب معدل الضبط ومعدل الإجماع حيث يعترف اعضائه فقط بالمشكلات الإجتماعية التي يتحصلون من خلالها على نفقات واعانات مادية من مؤسسات الدولة التي تحدد ما تراه مناسبا من المشكلات التي تحتاج إلى تدخل وتهمل مشكلات اخرى لأسباب سياسية أو إجتماعية ثقافية. المستهدف أوّلاً واخيرا هو خدمة السياسة.

استراتيجيات تدخل الدولة:

يعتقد كل من Pascal , Robertis بأن المشكلة الإجتماعية غير كافية حتى تكون نقطة انطلاق لعمل جماعي ولذلك يجب أن تكون هذه المشكلات في نظر الاطراف المعنية نفسها (مهمة وحيوية) غير أن هذه المشكلات ليس دائما ديناميكية لتنشيط الأفراد والجماعات، ويصنف w.ryan 1972 اسلوب التدخل الإجتماعي لحل المشكلات الإجتماعية كالآتي:

1. تحديد المشكلة الإجتماعية.
2. دراسة وفحص ضحايا هذه المشكلة ومعرفة كيف انهم مختلفون عن الاخرين بسبب الظروف المعيشية البائسة.
3. اعتبار هذا الاختلاف السبب الرئيس للمشكلة .
4. تكليف موظف اداري متخصص لوضع برنامج عمل إنساني لتصحيح هذه الاختلافات.

وقبل الخوض في أنواع استراتيجيات تدخل الدولة يجب أن نوضح أن وسائل تدخل الدولة في المجال الإقتصادي تختلف عنه في المجال الإجتماعي ففي المجال الأوّل تستخدم الدولة الضرائب، النفقات الالزام الاداري، أما في المجال الثاني فالدولة تملك عدة وسائل منها السياسات، الاستراتيجيات والمبادرات و المؤسسات العمومية ووكالات الانعاش والتنمية والميزانيات الإجتماعية.

اولا: مدخل الانكار أو السكوت النسبي :

تلجأ بعض الدول إلى استخدام هذا المدخل لعلاج المشكلات الإجتماعية عن طريق غض الطرف عنها (السكوت النسبي أو الانكار) لان هذه الانكار يؤدي وظيفة مهمة تساهم في استقرار المجتمع، يهدف هذا المدخل إلى تعزيز النظام الإجتماعي والمحافظة عليه أكثر من حل للمشكلات الإجتماعية، وحتى لا ينكشف امر الدولة فإنها في مقابل الانكار أو السكوت النسبي عن بعض المشكلات فإنها تعترف بمشكلات اخرى وتسلط الضوء عليها وتعبئ الجماهير نحوها وتوعيهم بأخطارها وفي احيانا كثير تكون المشكلة عبارة عن موقف "عادي" لا يرتقي لمستوى مشكلة إجتماعية، مثال خطر الإسلام Islamophobia.

غالبا ما يتم تبرير ذلك (بالضرورة الوظيفية) لان الشعور بخطر هذه المشكلة المبالغ فيه على الدولة يجعل المجتمع كله يهب ويقف صفا واحدا لدعم قيمه ومعاييره وبالتالي التأكيد على ما هو مقبول وما هو غير مقبول، ويمكن مشاهدة استراتيجية الانكار هذه بوضوح في الدول المتقدمة والنامية على حد السواء ولا يختلف الأمر إلا من حيث نوع المشكلة، ففي الدول المتقدمة على سبيل المثال تعد سياسات المنع والتسامح المتبعة مع بعض السلوكيات الخاصة بشرب الكحوليات وألعاب القمار خير مثال على ذلك.

حيث تسمح بعض الدول على سبيل المثال بشرب الكحوليات وتيسر كل الطرق للحصول عليها بالرغم من انها تعرف جيدا الاضرار الصحية والنفسية الناجمة عنها، فوفق منظمة الصحة العالمية يسبب الكحول في وفاة 2.5 مليون شخص كل عام[46].

ولكن هذه الدول تغض الطرف عن تلك الاضرار، لأنها:

أولاً: تتعلق بالفرد نفسه كالإصابة بالسرطانات المختلفة أو الانتحار أو تليف الكبد أو حوادث السير...الخ.

ثانيا : أن هذه الاضرار لا تؤثر على النظام العام وتوازن الجسم الإجتماعي ولا تهدد استقرار الدولة.

لذلك يتم السكوت عنها لأنها تكون بمثابة العامل "المسكن والمهدئ للسكان" الأمر الذي يخدم بشكل غير مباشر استقرار وتوازن المجتمع، (المحافظة على الوضع الراهن وضمان بقاء نخب السلطة) فبعض الأفراد عندما يواجهون واقعهم الإجتماعي المؤلم قد يلجؤون تلقائياً إلى تعاطي الكحول للشعور بالانتعاش وللهروب من الضغوطات الحياتية والقضاء على الملل ونسيان الواقع.(الدخول في حالة الاغتراب لانهم يشعرون بفقدانهم للمعنى والسلطة والقدرة على المشاركة والتغيير) ولكن اذ افترضا أن الدول الغربية تمنع تعاطي الكحول نهائيا في مجتمعاتها ماذا نتوقع أن يحدث؟ اعتقد أن "الضمير الغائب، سيحضر" وسنشاهد شخصيات أما مرضية هزلية أو عنيفة تنشر مظاهر الاعتداء و التدمير و التخريب و الإساءة (اعمال شغب).

لقد بادرت بعض الدول – خوفاً من الوصول إلى هذه اللحظة الحرجة الي وضع معايير للتدخل لمواجهة المشكلات الإجتماعية التي يسببها شرب الكحول، اهمها معيار الضرر (تهديد استقرار وأمن الدولة)، وحتى تتعرف هذه الدول على الاشخاص الذين قد يشكلون يوما ما خطرا على الدولة تم الاتفاق على مجموعة من المؤشرات سميت " بالعلامات المبكرة للشرب المسبب للمشكلات" وهي الشرب بمعدل أسرع من الآخرين؛ الشرب في الغالب لمواجهة المشكلات؛ فقدان القدرة على التوقف عن الشرب بمجرد البدء فيه؛ قوة التحمل العالية؛ القدرة على شرب كميات كبيرة قبل الدخول في حالة السكر؛ فقدان الذاكرة أو الإصابة بنوبات فقدان الوعي؛ أول ما تحتاج إليه في الصباح للإفاقة هو شرب الكحول؛ مضاعفة كمية الكحول سرًّا أو التسلل لأخذها؛ الشعور بالذنب بعد شرب الكحول[47].

ان الدول الغربية في مقابل حصولها على سكوت السكان فإنها تتدخل باستمرار بأساليب عديدة للحد من الآثار السلبية للكحول. كذلك الحال بالنسبة إلى العاب القمار المنتشرة في تلك المجتمعات فبالرغم من اضرارها الإجتماعية حيث تصنف في كندا من اهم المشاكل الإجتماعية[48] إلا أن السكوت النسبي عنها يعد وسيلة لعلاج مشكلات إجتماعية اخرى كالعزلة الإجتماعية ووقت الفراغ.

وينطبق الحال نفسه على ظاهرة المخدرات فهي أيضاً سلاح ذو حدين، فبالرغم من أن ضحاياها قد يفوق بكثير ضحايا الارهاب فتعامل الدول الغربية مع الظاهرة مازال ينتابه بعض الشكوك، والسبب في ذلك ربما يرجع إلى علاقة ظاهرة المخدرات بـــ "الإقتصاد" فالدولة القوية إقتصاديا قوية سياسيا، وعلى سبيل المثال هولندا الذي انطلقت منها الحرب على الارهاب قبل 104 عام أو ما يزيد عن قرن– حيث وضع ممثلون من اثنتي عشرة دولة في لاهاي عام 1912 أول معاهدة دولية لتنظيم مكافحة تجارة المخدرات عرفت باسم "معاهدة الأفيون الدولية– مازال الهولنديون إلى يومنا هذا يؤيدون تنظيم تعاطي المخدرات ويقول السيد مارسل دي كورت، الذي ألف كتاباً عن "تاريخ السياسات الهولندية في مجال المخدرات" إن هذا البلد لم يكن يوماً ما من مؤيدي إجراءات الحظر الصارمة ويرجع السبب في ذلك إلى "المصالح المالية" وربما ازدياد عدد "سياح المخدرات" في هولندا له علاقة بذلك وحتى بعد تبنى مكتب المخدرات والجريمة التابع للأمم المتحدة عام 1997، سياسة عدم التسامح إلا أن السياسات الهولندية ظلت محافظة على توجه عام يقوم على التقنين بدل الحظر على اعتبار أن تعاطي المخدرات يقع في إطار الصحة العامة والرفاهية الإجتماعية، وليس في إطار مكافحة الجريمة.[49]

ثانيا : استراتيجية التدخل:

ان اعتماد الدول استراتيجية التدخل لمواجهة المشكلات الإجتماعية تحكمه عدة معايير اهمها "طبيعة المشكلة" ففي اغلب الدول تحدد الدولة – من خلال مؤسسات البحث الإجتماعي–

المشكلات التي تحتاج تدخل مؤسسات الدول وغالبا ما ترتبط هذه المشكلات "بالعنف ضد الاشخاص كالإيذاء البدني والاعتداء الجنسي والعنف الزوجي و والعنف ضد كبار السن" واحيانا ترتبط بالإنحراف اي بالسلوك الإجتماعي غير المقبول الذي يمس "امن الغير والمجتمع"

ولكن أغلب الدول لا تتدخل في هذه المشكلات إلا وفق معايير تختلف من دولة إلى اخرى فعلى سبيل المثال حدد andre Beaudon[50] ثلاثة معايير للتدخل لمواجهة المشكلات الإجتماعية في كندا والتي وردت في تقرير la commission وهي على النحو الاتي:[51]

- **الظهور** : أن تصل المشكلة الإجتماعية إلى مستوى خطير لا يمكن احتمالها إجتماعيا.
- **الضرر**: أن ينتج عنها اثار محتملة على المدى القصير والمتوسط والبعيد على الفرد والمجتمع).
- **المدى**: أن تمس بشكل كبير الأفراد والجماعات الدين لا يستطيعون مواجهة صعوباتهم من خلال وسائلهم ومواردهم الخاصة المحدودة.

بينما يشير جيمس كرون James Croneالى أن المعيار الأوّل والاهم للتدخل هو (درجة الخطورة) ويعرفها بانها الدرجة التي تهدد فيها المشكلة الإجتماعية بشكل خطير حياة الناس، ويرى أن هناك العديد من المشكلات الإجتماعية التي تسبب مجرد ازعاج للناس في حين أن هناك مشكلات اخرى تعرض حياتهم للخطر.

أما المعيار الثاني فهو عدد الاشخاص الذين يتعرضون للأذى بسبب هذه المشكلة على سبيل المثال هناك مشكلة إجتماعية تضر بمئات من الناس في حين أن مشكلة اخرى تضر بالملايين من البشر.

باستخدام هاذين المعيارين وضع كرون الجدول الاتي كوسيلة تساعدنا في اتخاذ القرار بشان المشكلات الإجتماعية التي يجب أن تعالج أوّلاً وهي:

الجدول رقم (3) معايير التدخل لعلاج المشكلات الإجتماعية

تهدد الحياة	لا تهدد الحياة	
	اقل خطورة	تؤثر على عدد قليل من الناس
أكثر خطورة		تؤثر على عدد كبير من الناس

المصـــدر: Crone, James A. 2007. How can we solve our social problems? Thousand Oaks, Calif: Pine Forge Press.p11

من خلال تطبيق هاذين المعيارين يمكننا أن نستنتج أن المشـــكلات الإجتماعيـــة التـــي تعرض حياة الناس للخطر تؤثر في اعداد كبيرة من الناس (الخلية اليمنى السفلى) وهـــي التـــي يجب أن تعالج أوّلاً في حين أن المشكلات الإجتماعية التي لا تعرض حياة الناس للخطر وتـــؤثر في عدد قليل من الناس (الخلية اليسرى العليا) يمكن أن تكون الثانية من حيث الأوّلوية.

اما بالنسبة إلى الخلايا الأخرى فيمكن أن نطبق فيها معايير اخرى تساعدنا في الترتيـــب المنطقي لحل المشكلات الإجتماعية وبطريقة علمية ومدروسة.

وهناك معيار آخر مهم تم اهماله وهو المساس بالوضع الراهن وتهديد اصحاب المصالح والنفوذ.

والسؤال المطروح هنا هو عندما تنطبق هذه المعايير على مشكلة، ما هو دور الدولـــة؟ وكيف تتدخل؟ ما هي الوسائل والطرق المستخدمة؟

للإجابة عن هذا السؤال يجب أن نوضح أن هناك ثلاثة طرق دائما تلجأ اليها الدول عند معالجتها أو مواجهتها للمشكلات الإجتماعية هي:

العمل التشريعي L'action législative وغالبا ما يكون العمل التشريعي على شكل (خطة عمل) تتضمن المبادئ التوجيهية الحكومية وتحديـــد المعـــايير الاساســـية التـــي ســـتوجه الـــوزارات والمؤسسات المعنية بهذه المشكلة من اجل الوقاية والعلاج. (في الدول النامية غالبا ما يتحدد هذا بمدى تعرض ذوي المصالح والقوة إلى التهديد الذي تمثله المشكلة).

العمل المؤسساتي L'action institutionnelle : يهدف العمل المؤسسي لمعالجة اوجه القصـــور التي تعاني منها المؤسسات المسؤولة على معالجة أسباب المشكلات الإجتماعية وبشكل خـــاص

الفقر حيث تقوم الدولة بإجراء مسوح ودراسات على المواطنين لمعرفة وجهة نظرهم عن هذه المؤسسات ومشاكلها وأسباب عدم قيامها بأداء وظيفتها بالشكل المطلوب ثم يتم اقتراح تحسينات واستراتيجيات على المؤسسات المعنية للرفع من كفاءتها وفاعليتها.

العمل الإجتماعي L'action social : لا يوجد تعريف دقيق للعمل الإجتماعي ولكن يمكن أن نشير إلى انه يعني في الغالب كل الطرق والإجراءات التي تستخدمها الدولة في اطار مؤسساتها الخدمية والإجتماعية من اجل الحفاظ على تماسك المجتمع، ويتمحور العمل الإجتماعي وفقا لثلاثة مبادئ:

- تقديم المساعدة والدعم لأكثر الفئات حرمانا في المجتمع.
- الحماية الإجتماعية من خلال تغطية نفقات الأفراد العاجزين ومساعدتهم على التعامل مع المواقف الصعبة.
- التأمين الإجتماعي الخاص بالمخاطر المرتبطة بالبطالة والمرض والعجز والإصابات المرتبطة بالعمل والشيخوخة.

الحماية الإجتماعية:

لتحقيق تدخل فعال للدولة بدأت اغلب الدول – النامية والمتقدمة على حد السواء– في تبني "نظام للحماية الإجتماعية" كحل لمواجهة المشكلات الإجتماعية، وقد قدمت الامم المتحدة مبادرة في هذا الشأن تحت اسم (ارضية الحماية الإجتماعية) لمواجهة اثار الازمة المالية العالمية الاخيرة ولاحقا تم تبني هذه المبادرة في العديد من الوثائق والمبادرات الدولية والوطنية كحل لمواجهة المشكلات الإجتماعية خاصة في ما يتعلق بالفقر وانعدام المساواة والاستبعاد الإجتماعي، وقد طبقت عدت دول كالبرازيل والارجنتين واندونيسيا هذه المبادرة .

وتعتمد هذه المبادرة على عنصرين اساسيين ومجموعة من الاهداف والمبادئ على النحو الآتي[52] :

اولا: عناصر الحماية الإجتماعية:

- الخدمات الأساسية: ضمان توافر واستمرارية الحصول على الخدمات العامة (مثل المياه والصرف الصحي والصحة والتعليم والسكن ومجالات اخرى تحدد استنادا إلى الأوّلويات الوطنية .
- التحويلات الإجتماعية: مجموعة أساسية من التحويلات الإجتماعية الأساسية (النقدية والعينية) التى يحصل عليها الفقراء والضعفاء لتعزيز الأمن الغذائي والتغذية، وتوفير آمن للحد الأدنى من الدخل الاساسي والحصول على الخدمات الأساسية، بما في ذلك التعليم والرعاية الصحية.

ثانيا: اهداف الحماية الإجتماعية:

- ضمان وصول جميع الناس إلى السلع والخدمات الأساسية.
- تعزيز الأمن الإجتماعي والإقتصادي من خلال اعتماد استراتيجيات وسياسات استباقية للوقاية والحماية ضد المخاطر.
- تعزيز الإمكانيات والفرص الفردية والإجتماعية للحد من الفقر وتحقيق التنمية المستدامة.

ثالثا: مبادئ الحماية الإجتماعية:

- المساواة في المعاملة مع إيلاء اهتمام خاص للمساواة بين الجنسين، وبين المواطنين وغير المواطنين.
- التضامن، والذي ينبع مباشرة من الاعتراف بحق الفرد و يمتد إلى الحماية الإجتماعية لجميع البشر.
- الشمولية، وهي مشتقة من مبدأ التضامن، يجب أن يشارك جميع أعضاء المجتمع ويستفيدوا من الحماية الإجتماعية.
- المسؤولية العامة للدولة، التي تستمد من حقوق الإنسان.

- إدارة شفافة وديمقراطية، هذا يعني مشاركة جميع أفراد المجتمع.

هذه المبادئ تحتاج لكي تتحقق، توفر دولة قانون ومؤسسات، وهذا غير متاح حاليا لكثير من بقاع العالم.

الخلاصة والاستنتاجات:

ان العلاقة بين الدولة والمشكلات الإجتماعية علاقة معقدة ومتداخلة، فالمشكلات الإجتماعية اصبحت ظاهرة ملازمة لكل المجتمعات وأصبحت تشكل تهديداً لها، في الوقت الحاضر، لم تستطيع العلوم الإجتماعية تقديم "براديجم" جديد يُعتمد عليه لمواجهتا، هذا التعقيد راجع إلى الارتباط الوثيق بين المشكلات الإجتماعية والدولة، فكلما كانت مخرجات النسق السياسي عقلانية ورشيدة في إدارة المجتمع والاستثمار في الرأسمال البشري كلما زادت فاعلية ذلك المجتمع ورفاهيته ولكن هناك من ينكر هذا تلك المخرجات باعتبارها (تدخل) مخالفا لمبادئ إقتصاد السوق .

ان المشكلات الإجتماعية تعد إنحرافاً "للسلوك الإجتماعي" عن الحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية، ولذلك تظهر المشكلات الإجتماعية عندما تنكر الدولة هذه الحقوق بشكل مباشر – في الدساتير والمواثيق– أو بشكل غير مباشر بإهمالها وعدم الوفاء بها، فالدولة التي لا تحترم شعبها ولا تحافظ على حقوقه فإنها تكون اشبه بحاضنة للتخلف والمرض والبطالة مقابل الدولة الصالحة التي تقوم بأداء الحقوق وتراقب الواجبات.

نتائج البحث (الإجابة عن التساؤلات).

1. مخرجات النسق السياسي (قرارات، قوانين، تشريعات...الخ) هي الطريقة التي يرد بها النسق على بيئته ويعتبر هذا الرد بمثابة (انتاج) فاذا كانت تلك المخرجات رشيدة وعقلانية وتستند إلى شرعية كان لها تأثيرٌ مباشرٌ على المجتمع.

2. وجود خلل في وظائف المكونات المختلفة للنسق السياسي يؤدي إلى ظهور المشكلات الإجتماعية في المجتمع الذي يصبح فيما بعد (مجتمع هائم أو سلبي أو نفعي).
3. ان الدولة هي المسؤولة عن ظهور المشكلات الإجتماعية بسبب انكارها أو عدم احترامها للحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية لمواطنيها.
4. أن الدولة هي المسؤولة عن مواجهة المشكلات الإجتماعية من خلال حماية الحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والوفاء بها واحترامها عن طريق برامج "الحماية الإجتماعية" والاستثمار في الرأسمال البشري .

مواجهة وحل المشكلات الإجتماعية بعض الافكار:

1- اعتراف الدولة بالحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية، وضمان تمتع كل فرد في الدولة بهذه الحقوق دون تمييز أو استبعاد أو تهميش مع اتاحة سبل انتصاف إذا انتهكت.

2- اعتماد الدولة لبرنامج نظام للحماية الإجتماعية واعتماد برامج وسياسات وتكنولوجيات ذات كفاءة وفاعلية عالية لتطبيقه على أن تكون الحماية الإجتماعية حق للجميع. فالحماية الإجتماعية عندما تكون "حق" تعزز الاندماج الإجتماعي والتماسك وعند إدارتها بالشكل المناسب تصبح أداة للتمكين والتقدم الإجتماعي.

3- توليد الوظائف لان الوظائف اصبحت اداة للتنمية فتوفير فرص العمل يعد وسيلة للخروج من الفقر عندما يتم ذلك في ظل ظروف من المساواة والأمن والكرامة الإنسانية فالأمن الإجتماعي والإقتصادي هو المفتاح لرفاهية الفرد والأسرة. (53)

4- تشجيع مشاركة المواطنين لتحسين أداء الحكومات من خلال المشاركة في اتخاذ القرارات ودعم التنمية المحلية من خلال المساهمة في تنفيذ هذه القرارات وتنشيط الأحياء والمناطق وتجديد المؤسسات الأمر الذي يعزز الروابط الإجتماعية بشكل أفضل ويظهر الشعور بالمسؤولية.

5- تطبيق نظام "الحكم المحلي" حيث أصبح هذا النظام اليوم أحد أهم الادوات لتحقيق التنمية الشاملة وتعزيز الديمقراطية وإنشاء علاقات جديدة مع الجمهور خاصة في ظل تنامي النظم الديمقراطية الحديثة واللامركزية الادارية.

6- بناء تحالفات على كل المستويات المحلية الوطنية والإقليمية والعالمية وبين المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام والقطاع الخاص لمواجهة المشكلات الإجتماعية ذات البعد العالمي.

7- انشاء مجالس لمكافحة المشكلات الإجتماعية تكون الأداة الرئيسية للشراكة بين الدولة وغيرها من الجهات الفاعلة في سياسات الإدماج الإجتماعي.

8- اصلاح الخلل في السياسات الرسمية الخاصة بالتنمية وجعل مخرجاتها "لتنمية متوازنة" التي تقضى على كل الاختلالات كافة بين المناطق دون استثناء للدولة

في ختام هذا البحث نوصي بإجراء دراسات استشرافية لمستقبل المشكلات الإجتماعية والحماية المجتمعية في المجتمعات العربية وفقا لمعطيات الوضع الراهن، خاصة واننا شهدنا في بداية القرن الواحد والعشرين كيف كانت المشكلات الإجتماعية المتعلقة بالصحة والتعليم والبطالة أحد اهم أسباب الثورة في المجتمعات العربية.

هوامش البحث :

(1) Robert Mayer et Marcelle Laforest, « Problème social : le concept et les principales écoles théoriques »,Service social, vol. 39, n° 2, 1990, p.13-14.

(2) بلغت نسبة البطالة خلال سنة 2014 بين دول المغرب العربي على النحو التالي ليبيا19.5% تونس15.2%، الجزائر10.5%، المغرب9.7%،موريتانيا10.1% أما في بعض دول الاتحاد الاوروبي وفي فنفس السنة كانت ايطاليا19%، بلجيكا8.5% فرنسا10.4%، اسباني 23.7%. المصدر : www.tradingeconomics.com

(3) انفقت امريكا في ثمانينات القرن المنصرف 30 بليون دولار لمضاعفة قدرة سجونها على الاستيعاب، للمزيد حول مشاكل المجتمع الامريكي، انظر: دون اي ايبرلي،بناء مجتمع من المواطنين، مجتمع مدني في القرن الحادي والعشرين،ترجمة، هشام عبدالله، الاهلية للنشر والتوزيع،ط 1، 2003.ص 19 و 230

(4) يرصد تقرير التنمية البشرية في كل عدد التقدم البشري من خلال استخدام دليل التنمية البشرية، وهو مقياس مركب يضم مؤشرات لرصد ثلاثة ابعاد هي : طول العمر؛ والتحصيل العلمي؛ والتحكم بالموارد اللازمة للعيش الكريم، ويظهر دليل التنمية البشرية لعام 2012 تقدم البلدان التي تنتمي الي مجموعة التنمية البشرية المنخفضة والمتوسطة حيث احرزت اسرع تقدم حسب دليل التنمية البشرية. راجع تقرير التنمية البشرية 2013 نهضة الجنوب: تقدم بشري في عالم متنوع http://www.un.org/ar/esa/hdr/hdr13.shtml

(5) خاصة في مجالات تكنولوجيا المعلومات والنقل والاتصالات ورفع الحواجز التجارية وتسارع حركة الناس والمعلومات والسلع ورؤوس الأموال وتحرير أسواق رأس المال العالمية

(6) James A. Crone ,How Can We Solve Our Social Problems, , 2nd ed, SAGE Publications,2010.

(7) جيمس كرون كان عضو هيئة التدريس بقسم علم الاجتماع في كلية هانوفر لأكثر من 30 عاما، وكان مجال اهتمامه خلال هذه السنوات المشاكل الاجتماعية والطبقات الاجتماعية والنظرية الاجتماعية، وقد ساهمت ابحاثه في جميع هذه المجالات في صدور كتابه، كيف يمكننا حل مشاكلنا الاجتماعية؟ وخلال الفترة التي قضاها في هانوفر، تقلد كرون عدة مناصب منها رئيسا لقسم علم الاجتماع والانثربولوجيا، ورئيس مجلس المدينة.

(8)- الرسائل الرئيسية في تقرير عن التنمية في العالم 2014، المخاطر والفرص، ادارة المخاطر من أجل التنمية.

(9) وهي لحظة تزاوج الانسان مع التكنولوجيا بشكل دائم الامر الذي يجعله لا يستطيع أن يتخلى عنها حتى وان عرف اخطارها وعيوبها، فالإنسان في مجتمع الانسوتكنو هو "انسان فضائي" عابر للحدود وعلاقاته الاجتماعية علاقات فضائية تشكل بناء شبكي فضائي. داخل اطار الشبكات الحاسوبية (الانترنت) في مجتمع الانسوتكنو سيختفي المجتمع التقليدي وسيحل محله الشعب. **قريبا سأنشر بحث بخصوص هذا المفهوم.**

(10) في «من يملك المستقبل؟ Who Owns the Future»، يرى (جارون لانيير) بان طريقة عمل الإنترنت صاغتها أفكار شوهت علاقاتنا التجارية والاجتماعية، وإن كانت حسنة النية في مبدأ الأمر. فبتقديمها للمعلومات المجانية على أنها ضَرب من الحرية، قام مصممو الشبكة وحماتها ــ عن غير عمد ــ بصناعة نظام يسهم في تركيز القوة والربح. (...) لصالح الشبكات الرقمية عبر ديناميكية فاسدة تركز الثروة حول أولئك الذين يتحكمون في تقديم خدمة الإنترنت وقواعد البيانات، بينما تنشر المخاطر في اتجاه الجماهير.

(11) دون اي ايبرلي،بناء مجتمع من المواطنين، مجتمع مدني في القرن الحادي والعشرين،ترجمة، هشام عبدالله، الاهلية للنشر والتوزيع ط 1، عمان2003، ص 230

(12) Mayer, r. et m. Laforest (1990). « Problème social : le concept et les principales écoles théoriques », Service social, vol. 39, no 2, p. 13.

(13) Marcelo Otero, Shirley Roy, Qu'est-ce qu'un problème social aujourd'hui, repenser la non-conformité (Collection Problèmes sociaux et interventions sociales ; 57)Presse de l'Université du Québec 2013,p 1-2

(14) مارسيلو أوتيرو هو أستاذ في قسم علم الاجتماع في جامعة كيبيك في مونتريال. مجال بحثه يتركز على علم اجتماع المشكلات الاجتماعية ومشكلات الصحة العقلية .

(15) الموقع الشخصي لأميتاي إتزيوني:

http://www.amitaietzioni.org/

(16) موريس دوفيرجيه، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، بيروت 1992ص 7

(17) السيبرنطيقا Cybernetic (علم الضبط والتحكم).

(18) جراهام كلينلوتش، تمهيد في النظرية الاجتماعية تطورها ونماذجها الكبرى، ترجمة، محمد سعيد فرح، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ص 236

(19) فيليب برو، علم الاجتماع السياسي، ترجمة محمد عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعية للدراسات وللنشر والتوزيع، بيروت، 1998، ص143

(20) فيليب برو، علم الاجتماع السياسي، مرجع سابق، ص 145

(21) اعتمدنا في هذا الجزء على بحث روبرت ماير ومارسيل لافوغه بعنوان مشكلة اجتماعية: المفهوم والمدارس النظرية الرئيسية.

Robert Mayer , Marcelle Laforest , Problème social : le concept et les principales écoles théoriques, Service social, vol. 39, n° 2, 1990, p. 15.

(22) يمكن أن تفسر"المسألة الاجتماعية " بطريقتين: الأولى تشير إلى دراسة الهياكل والديناميات الاجتماعية، والثانية تشير إلى وجود "مشكلة اجتماعية" أو صعوبات واضطرابات تتعلق بالظروف اجتماعية كالفقر والإقصاء الاجتماعي تحتاج إلى الاصلاح. ارتبط هذا المفهوم بالكنيسة ثم الدولة واخيرا بالمثقفين، وفق روبر كاستل Robert Castel، فأن "المسألة الاجتماعية" تتعلق بسؤال حاسم حول الجذور العميقة للعيش معا.

(23) وردت هذه المقترحات في كتابه الخيال السوسيولوجي L'imagination sociologique (1963)

(24) Robert Mayer , Marcelle Laforest.op.cit., pp 16-17

(25) Robert Mayer , Marcelle Laforest.op.cit., pp-17-21

(26) Marcelo Otero, « Repenser les problèmes sociaux », *SociologieS* [Online], Theory and research, Online since 15 November 2012, connection on 27 April 2015. URL : http://sociologies.revues.org/4145

(27) André Beaudoin, Analyse des problèmes sociaux, faite par la Commission Rochon, Sa portée et ses conséquences, service social, vol. 39, n° 2, 1990,p 148 URI: http://id.erudit.org/iderudit/706482ar Document téléchargé le 30 novembre 2014 08:29

(28), SOCY 105: Introduction to Contemporary Social Problems, online course, http://lib.guides.umd.edu/content.php?pid=289162&sid=2391804

(29) وفق *قاموس ميريام* وبستر تعني كلمةsexting إرسال رسائل جنسية فاضحة أو صور عن طريق الهاتف الخليوي، أول استخدام معروف: 2007 . http://www.merriam-webster.com/dictionary/sexting

(30) الأمم المتحدة، حقوق الإنسان، الحقوق المدنية والسياسية، اللجنة المعنية بحقوق الإنسان صحيفة الوقائع رقم 15 التنقيح 1 http://www.ohchr.org/Documents/Publications/FactSheet15Rev.1ar.pdf

(31) مفوضية الامم المتحدة السامية لحقوق الانسان، أسئلة يتكرر طرحها بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، صحيفة الوقائع رقم 33، ص 3.

(32) فيليب كابان، جان فرانسوا دورتيه، علم الاجتماع من النظريات الكبرى، اعلام وتواريخ وتيارات، دار الفرقد، دمشق، 2011، ص 362.

(33) المدفوعات التحويلية، هي عبارة عن مدفوعات حكومية نقدية لفئة محدودة من الافراد دون أن يطالبوا بمساهمة في الانتاج مثل التأمينات الاجتماعية والتامين ضد البطالة.

(34) على سبيل المثال اهتمت الجمهورية الثالثة في فرنسا سنة 1936 بحماية الحقوق الفردية للعمال حق العمل والاجر والراحة والاجازة وحرية الاتحاد والاضراب...الخ وبالضمان الاجتماعي والاعانات وصدرت عدت قوانين بشان التنظيم الاجتماعي والاعانات العائلية والتأمينات وغيرها بحيث تعالج هذه القوانين القضايا الخاصة بإصابات العمل والعلة والمرض المزمن والعاهة والعجز والشيخوخة من جهة وقضايا الاعانات العائلية واعانات الامومة واعانات ما قبل الوضع من جهة اخرى.

(35) جاك دوه نيدييه فابر، الدولة، ترجمة، احمد حسيب عباس، شركة الامل للطباعة والنشر، القاهرة، ص 87.

(36) جاك دوه نيدييه فابر، الدولة، مرجع سابق، ص 71

(37) نفس المرجع، ص 71

(38) محمد بن راشد ال مكتوم، الدولة بين الابتكار أو الاندثار، المعهد الدولي للتنمية الادارية بسويسرا، المركز العربي لأبحاث الفضاء الالكتروني، www.accronlin.com

(39) ممكن للمرء أن لا يجد في أعمال دوركايم نظرية منظمة للدولة Une théorie systématique . لان مؤسس المدرسة الفرنسية لعلم الاجتماع يفضل تناول قضايا غير سياسية في الحياة الاجتماعية مثل الانتحار والزواج الدين التعليم ...الخ ولكن من خلال كتاباته، يمكن للمرء الكشف عن عدد من الأفكار التي تتعلق بالدولة وهياكلها والوظائف التي يمكن أن تقوم بها في مختلف أنواع المجتمعات.

(40) توماس س. باترسون، التغير والتنمية في القرن العشرين، المجلس الاعلى للثقافة(803) ط1،القاهرة، 2005، ص 75-81

(41) توما دو كونانك، الجهل الجديد ومشكلة الثقافة، ترجمة منصور القاضي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط 1، بيروت، 2004، ص 8

(42) جيمس كرون عضوا هيئة التدريس بقسم علم الاجتماع في كلية هانوفر لأكثر من 30 عاما. في مسيرته، وقال مهتم بالمشاكل الاجتماعية والطبقات الاجتماعية، والنظرية الاجتماعية. وقد ساهمت ابحاثه في هذه المجالات بصدور كتابه كيف يمكننا حل مشاكلنا الاجتماعية؟ خلال الفترة التي قضاها في هانوفر، خدم البروفيسور جيمس رئيسا لقسم علم الاجتماع والأنثروبولوجيا،، ورئيس مجلس مدينة هانوفر.

(43) Crone, James A. 2007. How can we solve our social problems? Thousand Oaks, Calif: Pine Forge Press.p11.

(44) أميل دوركايم،علم اجتماع وفلسفة، ترجمة حسن أنيس، مكتبة الانجلوالمصرية،ط1،القاهرة،1966، ص 70

(45) على سبيل المثال يجري "المكتب الامريكي للإحصاء السكني" دراسة احصائية كل شهر للحصول على معلومات عن نسبة القوه العاملة والبطالة في البلاد.

(46) منظمة الصحة العالمية،

http://www.who.int/mediacentre/factsheets/fs349/ar/

(47) http://www.drugs.ie/

(48) تحاول الحكومة الكندية من خلال وضع مجموعة من المؤشرات التي تعرف

(49) المهدي الشيباني دغمان، الدولة والمخدرات أي دور واية استراتيجية، مجلة تطوير العلوم الاجتماعية، مخبر مكافحة المخدرات الجزائر، العدد السابع، الجزء الاول، ابريل 2013 .

(50) استاذ في مدرسة الخدمة الاجتماعية جامعة لافال كندا ورئيس مخبر البحث.

(51) André Beaudoin, Analyse des problèmes, op.cit., p 147

(52) The Social Protection Floor, A joint Crisis Initiative of the UN Chief, Executives Board for Coordination on the Social Protection

Floor, International Labour Office (ILO) 1,World Health Organisation (WHO) Geneva, October 2009

(53) A. Bonilla García and J.V. Gruat, social protection, a life cycle continuum investment for social justice, poverty reduction and development, Version 1.0, GENEVA, NOVEMBER 2003,p 4